التغيرات الهيكلية فى التجارة الخارجية وميزان المدفوعات فى مصر خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥

عبد المطلب عبد الحميد*

أولاً: نظرة على سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف عبر مراحل التطور المختلفة

لعل محاولة إلقاء نظرة تحليلية مركزة على سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف عبر مراحل التطور المختلفة خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ تفسر إلى حد كبير اتجاه التغيرات الهيكلية فى كل من التجارة الخارجية وميزان المدفوعات فى الاقتصاد المصرى .وفيما يلى محاولة لتحديد معالم وخصائص كل مرحلة من مراحل التطور فى ضوء السياسات المتبعة فى كل مرحلة:

١- ففى المرحلة الأولى ويطلق عليها مرحلة " إعادة التوزيع" التى تشمل الفترة ١٩٥٢-١٩٦٠. كان تركيز السياسات الاقتصادية عموما على عمليات "إعادة التوزيع"من خلال إعادة تخصيص الموارد، وتبنى سياسة للتصنيع تقيم صناعات تستوعب المزيد من العمالة ، وإعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص،وإعادة توزيع الملكية الزراعية من خلال قوانين الإصلاح الزراعى، وإعادة توزيع الدخل والثروة[1]، وهو ما أدى إلى تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بشكل متزايد وخاصة فى النصف الثانى من تلك المرحلة وحتى نهايتها.

وكان من نتائج ذلك تبنى سياسات للتجارة الخارجية تقييدية وتدخلية بل وحمائية،وبالتالى تميزت الفترة ١٩٥٢-١٩٦٠ " بتنظيم التجارة الخارجية " مما أدى إلى تزايد التدخل الحكومى لتنظيم التعامل الخارجى،حيث لجأت الحكومة إلى تحديد المساحة المزروعة قطنا لمواجهة انتكاس أسعاره فيما

* د. عبد المطلب عبد الحميد: أستاذ الاقتصاد المساعدأكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

بعد فترة رواج الحرب الكورية[٢]، كما اتجهت إلى تطبيق عدد من القيود الكمية كان من أهمها تعميم نظامى تراخيص الاستيراد ،وحق الاستيراد عامى ١٩٥٢-١٩٥٣ وتطبيق نظام حصص الاستيراد بعد الحصار الاقتصادى عام ١٩٥٦ الذى كان من نتائجه التوسع فى سياسة الاتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع مما أدى إلى تركيز التعامل مع دول أوربا الشرقية فى تلك المرحلة [٣] ،ومن ناحية أخرى استخدمت بعض القيود التعريفية على الواردات .

وفيما يتعلق بسياسة سعر الصرف، فقد استخدمت لتشجيع ودعم الصادرات حيث سادت سياسة تثبيت سعر الصرف مع وجود نظام العلاوات التشجيعية ويرجع ذلك إلى سياسة الحكومة التى تهدف إلى تقليل الاعتماد على محصول واحد للتصدير بالإضافة إلى الرغبة فى زيادة الحصيلة من النقد الأجنبى بعد تجميد الأرصدة الاسترلينية من قبل بريطانيا فى ذلك الوقت ، وإلى جانب ذلك وفى إطار تنظيم التعامل فى الصرف الأجنبى، فقد تم العمل بميزانية النقد الأجنبى عام١٩٥٧، وتحديد حصص معينة للنقد الأجنبى ليكون نظام ميزانية النقد الأجنبى ونظام العلاوات مزيجاً بين الوسائل المباشرة والوسائل غير المباشرة للرقابة على الصرف الأجنبى .

٢- أما المرحلة الثانية التى يطلق عليها مرحلة التخطيط الشامل وشملت الفترة ١٩٦٠-١٩٦٦، فقد تركزت السياسات الاقتصادية فيها على عمليات التحول الاشتراكى متلازمة مع تنفيذ أول خطة خمسية٦٠/٦١ - ١٩٦٥/٦٤ والتى جعلت من القطاع العام الصناعى القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية، وكان على القطاع الزراعى أن يمد قطاع الصناعات التحويلية بالمواد الخام،وإمداد قوة العمل الصناعية بالسلع الغذائية المنخفضة السعر من خلال القيود السعرية وسياسة الدعم العينى لتظل الأجور النقدية منخفضة[٤] والمساهمة فى توفير النقد الأجنبى اللازم لاستيراد مستلزمات الانتاج والسلع الرأسمالية للصناعة ويساعد فى ذلك بعض القطاعات الأخرى.

ولذلك جاءت سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف، انعكاساً لهذه التحولات حيث أعلن عن تطبيق استراتيجية الإحلال محل الواردات التى كان لها أثر متزايد بعد ذلك فى تعميق الاعتماد على العالم الخارجى لاستيراد المزيد من الخدمات والسلع الوسيطة بل والسلع الاستثمارية ،وبالتالى شهدت تلك المرحلة عمليات تأميم التجارة الخارجية، لاحكام القيود عليها، وبالتالى تبلور مفهوم "احتجار الدولة "[٥] لتحتكر الحكومة من خلاله الاستيراد بالكامل،ومعظم عمليات التصدير. وفى إطار هذا المد الاشتراكى ازداد التعامل مع دول الكتلة الشرقية من خلال الاتفاقيات الثنائية. ومن ناحية أخرى ساعدت سياسة التصنيع إلى حد ما على إحداث بعض التنويع فى الصادرات.وقد

استخدمت سياسة سعر الصرف فى تلك المرحلة لتشجيع الصادرات ومحاولة الحد من الواردات ، من خلال تطبيق سياسة توحيد سعر الصرف ضمن برنامج التثبيت مع صندوق النقد الدولى ، وتم إجراء أول تخفيض رسمى للجنيه المصرى بنسبة ٢٠٪ فأصبح الجنيه المصرى يساوى ٢,٣ دولارا فى مايو ١٩٦٢ بدلاً من ٢,٨٧ دولارا قبل هذا التاريخ[٦] وبالتالى تم إدماج العلاوات السائدة حينذاك ، وأصبح السعر الرسمى السائد ٤٣ قرشاً للدولار،مع العلم أن هذا التخفيض أدى إلى نتائج محدودة نظراً لضعف مرونة الطلب على غالبية الصادرات والواردات،بل ومرونه عرض السلع التصديرية،وهذه هى معضلة الاعتماد فقط على سياسة سعر الصرف فى علاج مشاكل ميزان المدفوعات فى الدول النامية وبصفة خاصة مصر.

٣- وتأتى المرحلة الثالثة،التى يطلق عليها مرحلة اقتصاديات الحرب، فى الفترة ١٩٦٧-١٩٧٣ لتتحول السياسات الاقتصادية إلى آليات تخدم اقتصاديات الحرب، ولم يحدث جديد على مستوى سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف،إلا بعض محاولات من الحكومة كانت تهدف إلى تشجيع الصادرات عن طريق الحد من الاستهلاك ورفع أسعار السلع الاستهلاكية والمعمرة لإتاحة فائض منها للتصدير،مع إجراء بعض التنسيق بين مختلف الأجهزة الخاصة بشئون الاستيراد والتصدير، وعادت سياسة سعر الصرف إلى تطبيق نظام الأسعار التشجيعية بفرض رسوم على المدفوعات أو منح علاوة متحصلات.

٤- وجاءت المرحلة الرابعة،التى يمكن تسميتها مرحلة الانفتاح الاستهلاكى فى الفترة ١٩٧٤-١٩٨٢/١٩٨١ لتشهد تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة [٧] فى منهجيتها وآلياتها، لتعبر عن مرحلة تحول مغايرة إلى حد كبير عما كان متبعا فى المراحل السابقة ، حيث بدأ تشجيع القطاع الخاص ،بعدة إجراءات كان من أهمها إصدار قانون الاستثمار٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، وركزت استراتيجية التنمية على القطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية،وهى قطاع البترول وقطاع السياحة وقناة السويس وقطاع الهجرة الخارجية بما يمثله من تحويلات المصريين العاملين بالخارج، بالإضافة إلى تزايد الاعتماد على القروض الخارجية ،لاحداث تدفق سريع للنقد الأجنبى لتحقيق انتعاش للاقتصاد القومى حتى لو كان بشكل غير مخطط،وقد يكون ذلك ضمن أسباب تسمية تلك المرحلة بمرحلة الانفتاح الاستهلاكى والتى ارتبطت بمحاولة تخفيف القيود على التجارة الخارجية.

وقد انعكس ذلك على سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف، حيث طبق نظام الاستيراد

بدون تحويل عملة وتم تطوير السوق الموازية للنقد الأجنبى،بالقرارين الوزاريين رقم ٢٨٦.٦٤ لسنة ١٩٧٤ ومن ناحية أخرى اتجهت مصر اعتباراً من عام ١٩٧٦ إلى الإلغاء التدريجى لاتفاقيات التجارة والدفع الثنائية والتحول إلى التعامل بالعملات الحرة، فبعد أن كانت تلك الاتفاقيات حوالى ٣٤ اتفاقية وصلت مع نهاية تلك المرحلة إلى ٤ اتفاقيات فقط [٨] وهو ما انعكس بالضرورة على هيكل الصادرات والواردات،وبالإضافة إلى ذلك تم التوسع فى إقامة المناطق الحرة العامة .أما عن سياسة سعر الصرف،فقد طبقت ما تسمى بسياسة سعر الصرف المرنة بحيث أصبح هناك سعر رسمى (٤٣قرش) وسعر تشجيعى (٦٥ قرشا تقريبا)، وفى عام ١٩٧٩ جرت محاولة لتوحيد سعر الصرف عند ٧٠ قرشا للدولار، إلا أن ذلك لم يستمر كثيرا، وانتهت هذه المرحلة بتطبيق سياسة تعدد سعر الصرف بحيث أصبح هناك أربعة أسعار للصرف ونشطت بشكل كبير السوق السوداء (غير الرسمية) مع نهاية ١٩٨٢/٨١، وهو ما أحدث اختلالات وآثارا سلبية كثيرة[٩].

٥- وفى المرحلة الخامسة، التى يمكن أن يطلق عليها مرحلة العودة للتخطيط والانفتاح الانتاجى وتشمل الفترة ١٩٨٢-١٩٩٠، اتجهت السياسات الاقتصادية إلى آليات تصحيحية لإدارة الاقتصاد القومى، بعد انعقاد المؤتمرالاقتصادى فى فبراير ١٩٨٢ لاصلاح المسار الاقتصادى وكانت أهم نتائجه العودة إلى التخطيط الاقتصادى من خلال الخطط الخمسية والبدء فى الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦، ومواصلة السير فى سياسة الانفتاح الاقتصادى وتشجيع القطاع الخاص والاهتمام بتطوير القطاع العام وإصدار قانون الاستثمار ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ لتحسين مناخ الاستثمار فى مصر.ومحاولة تطبيق مجموعة من الإجراءات التصحيحية فى جوانب السياسات المالية والنقدية والسعرية مع الاستمرارفى الاعتماد على المصادر الأربعة فى الحصول على النقد الأجنبى وهى البترول،والسياحة، وقناة السويس ،وتحويلات المصريين العاملين بالخارج مع بحث ترشيد القروض الخارجية. وعلى نطاق سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف، فقد تم العمل بنظام الصفقات المتكافئة وكان محدودا فى نطاق معاملاته، وجرى العمل بلجان ترشيد الواردات وقوائم حظر الواردات[١٠]،مما زاد من القيود الكمية على التجارة الخارجية دون استخدام التعريفة الجمركية لترشيد الواردات بالشكل المطلوب بالرغم من إصدار تعريفة جمركية جديدة عام ١٩٨٦ والتى تم تعديلها أكثر من مرة.

وفيما يتعلق بسياسة سعر الصرف فقد ظلت سياسة تعدد سعر الصرف قائمة حتى منتصف تلك المرحلة تقريباً،ثم أعلن فى مايو ١٩٨٧ عن قيام سوق الصرف الحرة للنقد الأجنبى، وأسفرت تلك

العمليات عن وجود سعرين ،هما سعر مجمع البنك المركزى وفيه كان الدولار يساوى ٧٠ قرشاً ثم رفع فى أغسطس عام ١٩٨٩ إلى ١١٠ قرشاً ، وأيضاً كان هناك سعر صرف السوق الحرة من خلال مجمع البنوك المعتمدة يتم تحديده يوميا بشكل واقعى ووصل فى أغسطس عام ١٩٩٠ إلى ٢٧١ قرشا للدولار .

ورغم ذلك ظل قطاع التجارة الخارجية مكبلا بالقيود الكمية والتعريفية وظل سعر الصرف مغالى فى قيمته بشكل لايساعد على تحسين التعامل مع العالم الخارجى وزيادة الصادرات.

٦- وأخيراً تأتى المرحلة السادسة التى يمكن أن يطلق عليها مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل التى شملت الفترة ١٩٩١-١٩٩٥، وشهدت بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ERSAP[١١] فى إطار التحول إلى آليات السوق والتخطيط التأشيرى وتحرير الاقتصاد القومى من القيود لعلاج مجموعة الاختلالات النقدية والهيكلية التى عانى منها الاقتصاد المصرى، بهدف إعادة التوازن الخارجى وتعظيم العائد من التعامل الخارجى،وبالتالى تطبيق حزمة من السياسات الاقتصادية على ثلاث مراحل، الأولى منها انطوت على الكثير من الاصلاحات النقدية والمالية والقليل من الإصلاحات الهيكلية،ثم جاءت المرحلة الثانية لاحداث الكثير من الاصلاحات الهيكلية والقليل من الإصلاحات النقدية والمالية ثم المرحلة الثالثة التى من المتوقع أن تركز تماماً على الإصلاحات الهيكلية ليكون الاقتصاد المصرى قويا قادرا على مواجهة التحديات التى يفرضها القرن القادم.

ولما كان الهدف الأساسى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى مصر ينطوى على ضرورة تحقيق التوازن الاقتصادى الخارجى فقد كان الاصلاح الاقتصادى فى مجال التجارة الخارجية وميزان المدفوعات وسيظل محورا رئيسيا لبرنامج الاصلاح الاقتصادى ERSAP[١٢] والذى أثبت نجاحه فى عدد من الدول النامية فى عقد الثمانينات،ومن أهمها كولومبيا ،كوت ديفوار،أندونيسيا ، غانا، المكسيك،جامايكا،المغرب، باكستان[١٣].

وفى ضوء ذلك فقد طبقت سياسات تحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف ضمن إطار التحول من استراتيجية الإحلال محل الواردات إلى تطبيق استراتيجية الانتاج من أجل التصدير وجعل إعادة هيكلة الصادرات هى محورا أساسيا للاصلاحات الهيكلية، وبالتالى الربط بين تنمية الصادرات والإصلاح الهيكلى فى كل جوانبه .

وعلى طريق تحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف اتخذ العديد من الإجراءات التى كان من أهمها[١٤] تحرير الواردات بالسعى إلى إزالة القيود الكمية وإلغاء نظام الترشيد ونظام الحصص، وتحرير معظم السلع التى كان محظور استيرادها مع محاولة استخدام التعريفة الجمركية لتكون نظاما للحماية السعرية بدلاً من الحماية الكمية، وعلى الجانب الأخر تم اتخاذ خطوات هامة نحو تحرير الصادرات من خلال الغاء نظام الحصص التصديرية فى جميع السلع،والغيت تدريجيا القيود على السلع المحظور تصديرها،وتحرير الصفقات المتكافئة من القيود الإدارية وربط الصادرات بمجموعة من الحوافز التصديرية لتشجيع الصادرات وتحرير عدد من السلع الزراعية والصناعية لخدمة أغراض التصدير والسعى إلى ربط حوافز الاستثمار بالانتاج من أجل التصدير.

وبالإضافة إلى ذلك العمل على المساواة بين القطاع الخاص والعام فى مجال الاستيراد والتصدير،وتحرير الاطار المؤسسى للتجارة الخارجية والخاص بالعمل على تبسيط الإجراءات وتحرير إدارة عمليات الاستيراد والتصدير من التعقيدات الإدارية.

أما عن سياسة سعر الصرف،فقد اتجهت إلى تحرير سعر الصرف فى اكتوبر ١٩٩١ لتكون أحد الأدوات الهامة التى تعتمد عليها سياسات التجارة الخارجية فى تحقيق أهدافها بالتنسيق التام بينها وبين السياسة النقدية فى برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى، ويمكن أن يطلق على تحرير سعر الصرف هنا أنه التحرير النقدى للتجارة الخارجية المصرية .

وخلاصة تحليل المراحل الست بخصائصها المختلفة أنها تعطى خلفية ضرورية لتتبع وتفهم وتفسير التغيرات الهيكلية فى التجارة الخارجية وميزان المدفوعات خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٩٥،على النحو الذى يظهر من التحليل التالى:

ثانياً:أداء الميزان التجارى والتغيرات الهيكلية فى التجارة الخارجية خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٩٥:

يمكن التعرف على أداء الميزان التجارى والتغيرات الهيكلية فى التجارة الخارجية من خلال النقاط التالية:

١- أداء الميزان التجارى ومؤشراته

يمكن تتبع أداء الميزان التجارى ومؤشراته خلال الفترة من١٩٥٢-١٩٩٥ بالاستعانة بالجدول رقم (١) والمأخوذ من الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائى .

ويتضح من الجدول أن الميزان التجارى المصرى يعانى من عجز مزمن منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩٥ وهو ما يشير إلى وجود اختلال هيكلى فى التجارة الخارجية المصرية، ينعكس فى شكل اختلال هيكلى يعانى منه ميزان المدفوعات المصرى والذى يعتبر بدوره واحدا من الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ولم يستطع التخلص منها منذ عام ١٩٥٢ ويتبين ذلك عبر المراحل المختلفة كما تشير النتائج التالية:

أ- فى المرحلة١٩٥٢-١٩٦٠ تظهر الأرقام أن الصادرات السلعية كانت ١٤٨,٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ بينما كانت الواردات السلعية ٢١٢,٩ مليون جنيه، ونتيجة لذلك حقق الميزان التجارى عجزا قدره ٦٤,١ مليون جنيه بنسبة ٨,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى،وكانت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالى ٦٩,٨٪،وفى عام ١٩٦٠ انخفض العجز فى الميزان التجارى إلى ٤,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى بالمقارنة ببداية الفترة ، وارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى ٧٨,٩٪ ويبدو أن السياسات التى عملت على تنظيم التجارة الخارجية فى تلك المرحلة قد نجحت إلى حد ما فى تحسين أداء الميزان التجارى والتجارة الخارجية المصرية ،رغم استمرار العجز فى الميزان التجارى فى نهاية تلك الفترة.

ب- أما فى المرحلة ١٩٦٠-١٩٦٦ فقد زاد العجز فى الميزان التجارى عام ١٩٦٦ إلى ١٥١,٤ مليون جنيه بنسبة ٧,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى بعد أن كان ٥٤,٤ مليون جنيه بنسبة ٤,٣٪ عام ١٩٦٠ ، ويرجع ذلك إلى أن الصادرات زادت إلى ٢٥٩,٥ مليون جنيه عام ١٩٦٦ بعد أن كانت ٢٠٣,٧ مليون عام ١٩٦٠ أى زادت بحوالى ١,٢ مرة بينما زادت الواردات من ٢٥٨,١ مليون إلى ٤١٠,٩ مليون جنيه أى زادت بحوالى ١,٥ مرة وانخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى ٦٣,٢٪، ولعل من الواضح أن أداء الميزان التجارى تأثر بسياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف السائدة فى تلك الفترة ، والتى غلب عليها تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات التى عمقت العجز فى الميزان التجارى ولم تجد عملية تخفيض الجنيه المصرى بنسبة ٢٠٪ فى مايو ١٩٦٢ فى زيادة الصادرات والتأثير الإيجابى على عرض السلع التصديرية ولا ترشيد الواردات بالدرجة المطلوبة نظراً لضعف مرونة كل من الصادرات والواردات .

جـ- ويلاحظ خلال المرحلة١٩٦٧-١٩٧٣أن العجز فى الميزان التجارى رغم أنه زاد من ناحية القيمة إلى ٢٢٦,٠ مليون جنيه عام١٩٧٣،بعد أن كان ١٥٤,٥ مليون جنيه عام ١٩٦٧، إلا أنه كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى انخفض قليلا من ٧,١٪ عام ١٩٦٧ إلى ٦,٤٪ عام

١٩٧٣ ،وبالتالى ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات قليلا حيث وصلت إلى ٦٣,٦٪ عام ١٩٧٣ بعد أن كانت ٦٢,٦٪ عام١٩٦٧، ولعل ذلك يرجع إلى بعض محاولات الحكومة التى بذلت لتشجيع الصادرات فى مرحلة اقتصاديات الحرب .

د- أما المرحلة ١٩٧٤-١٩٨٢ فقد اتسمت بتزايد عجز الميزان التجارى بصورة كبيرة، ففى عام ١٩٧٤ كانت الصادرات السلعية ٦٥٣,٩ مليون جنيه والواردات السلعية ١٢٥٢,٨ مليون جنيه ،وبالتالى وصل العجز فى الميزان التجارى إلى ٥٩٨,٩ مليون جنيه بنسبة ١٤,٣٪من الناتج المحلى الإجمالى ومن ثم انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى ٥٢,٢٪ عام ١٩٧٤ بعد أن كانت ٦٣,٦٪ عام ١٩٧٣، ومع نهاية هذه المرحلة فقد واصل عجز الميزان التجارى تزايده عام ١٩٨٢/٨١حيث كانت الصادرات السلعية ٢٦٩٢,٦ مليون جنيه بينما بلغت الواردات السلعية ٦٠٣٢,٦ مليون جنيه ، وبالتالى أصبح العجز ٣٣٤٠ مليون جنيه بنسبة ١٧,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى،ومن ثم انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من ٥٢,٢٪ عام ١٩٧٤ إلى ٤٤,٦٪ عام ١٩٨٢ ،ويرجع ذلك إلى زيادة الواردات السلعية بمعدلات أكبر من الصادرات السلعية حيث تضاعفت الأولى حوالى ٥ مرات بينما تضاعفت الثانية ٤ مرات فقط.

ولعل من الواضح أن تلك النتائج تعكس خصائص مرحلة الانفتاح الاستهلاكى،وسياسات التجارة وسعر الصرف التى طبقت فيها ،بداية من نظام الاستيراد بدون تحويل عمله ووصولاً إلى سياسة تعدد سعر الصرف ومروراً باتجاه النشاط الاقتصادى نحو المزيد من الواردات السلعية وفشل مشروعات الانفتاح الاقتصادى فى زيادة الصادرات بالدرجة المطلوبة .

هـ- وقد شهدت المرحلة١٩٨٢-١٩٩٠ تزايدا وتفاقما أكثر فى عجز الميزان التجارى، حيث زاد من ٣٣٤٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢ إلى ١٩٩٤٩,٦ مليون جنيه عام١٩٩٠، ومن ١٧,٣٪ إلى ٢٤,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى ويرجع ذلك إلى تقاعس الصادرات السلعية عن مواكبة التزايد الكبير فى الواردات السلعية فى هذه المرحلة، فالصادرات السلعية زادت فقط بحوالى ١,٤ مرة ، والواردات السلعية زادت بحوالى ٣,٧ مرة، وبالتالى كان نمو الصادرات السلعية يتم بمعدلات متناقصة وليست متزايدة ،مما أدى إلى انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات من ٤٤,٦٪ عام ١٩٨٢ إلى ٢١,٦٪ عام ١٩٩٠ وهى أقل نسبة تغطية على الإطلاق خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٩٥ كلها.

ولعل ذلك يعكس خصائص تلك المرحلة وخاصة فيما يتعلق بسياسات التجارة الخارجية وسعر

الصرف التى كشفت عن أن قطاع التجارة الخارجية كان مكبلا بالكثير من القيود الكمية والتعريفية فى ظل سعر صرف مغالى فى قيمته، بشكل لا يساعد على تحسين التعامل مع العالم الخارجى وزيادة الصادرات ناهيك عن غياب استراتيجية واضحة ومحددة لتنمية الصادرات المصرية .

و- وأخيراً تشير المرحلة ١٩٩٠-١٩٩٥، إلى أن عجز الميزان التجارى استمر فى تزايده لكن بمعدل أقل من المرحلة السابقة، حيث بلغ ٢٦٦٦٢.٤ مليون جنيه عام١٩٩٥، وبنسبة ١٨.٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى بعد أن كان ١٩٩٤٩.٦ مليون جنيه عام ١٩٩٠، وبنسبة ٢٤.٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، ويرجع ذلك إلى أن الصادرات السلعية تضاعفت حوالى ٣ مرات بينما زادت الواردات السلعية بحوالى ١.٧ مرة ، ومن ثم وصلت نسبة تغطية الصادرات للواردات عام ١٩٩٥ إلى حوالى ٣٨.٦٪ بينما كانت ٢١.٦ ٪ فقط عام ١٩٩٠.

ولعل تلك النتائج تكشف عن اختلال مزمن فى الميزان التجارى منبعه عدم قدرة الصادرات السلعية المصرية على تغطية الواردات السلعية،والذى يعود إلى انخفاض درجة مرونة الصادرات السلعية والتى ترجع بدورها إلى وجود اختلالات هيكلية يعانى منها الاقتصاد المصرى،وتبنيه استراتيجية الاحلال محل الواردات لفترة طويلة ناهيك عن وجود الكثير من المعوقات التى يعانى منها قطاع التصدير المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والتجارية، والمعوقات الخاصة بالإطار المؤسسى والبيئى والبنية التحتية للتصدير إلى جانب المعوقات المتعلقة بالبيئة الخارجية مثل التكتلات الاقتصادية التى تكونت والتى فى سبيلها إلى التكوين، بالإضافة إلى اشتداد المنافسة الدولية وخاصة فى المرحلة الأخيرة.مع ملاحظة انخفاض مرونة الواردات السلعية بسبب الحاجة الشديدة إلى الواردات الوسيطة والاستثمارية للاستثمار فى عملية التنمية.

ويعكس أداء الميزان التجارى فى تلك المرحلة سياسات تحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف، التى طبقت،إلا أنه يلاحظ أنه رغم أن الهدف الرئيسى من تلك السياسات هو تنمية الصادرات السلعية، فإنها لم تأت بنتائجها المرجوة ذلك لأن الاقتصاد المصرى ما زال يفتقد إلى وجود استراتيجية طموحة لتنمية الصادرات ذات أهداف استراتيجية كمية محددة، وهو ما أدى، حتى عام ١٩٩٥، إلى عدم التلاحم والتناسق الضرورى بين علاج الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى وعلاج الاختلال الهيكلى فى الميزان التجارى والتحول بشكل واضح إلى استراتيجية الانتاج من أجل التصدير، ليبقى الاختلال فى الميزان التجارى(مكمن الاختلال الهيكلى فى ميزان المدفوعات) والذى

لن يعالج إلا إذا تم إعادة هيكلة الصادرات المصرية من خلال استراتيجية لتنمية الصادرات محددة المعالم والأهداف.

٢- التغيرات فى هيكل الصادرات السلعية :

لمواصلة تحديد التغيرات الهيكلية فى التجارة الخارجية المصرية، يمكن تحليل التغيرات فى الهيكل النسبى للصادرات السلعية المصرية خلال الفترة١٩٥٢-١٩٩٥وذلك بالاستعانة بالجدول رقم (٣) بالملحق الإحصائى والذى يتضح منه عدة نتائج عبر المراحل المختلفة للتطور، لعل من أهمها:

أ- أنه خلال المرحلة ١٩٥٢-١٩٦٠ يشير هيكل الصادرات السلعية المصرية إلى أن صادرات القطن الخام كانت هى المسيطرة على هذا الهيكل حيث كانت عام ١٩٥٢ حوالى ٨٠٪ وعام ١٩٦٠ حوالى ٧٤٪ من إجمالى الصادرات السلعية المصرية .وقد بلغت نسبة الصادرات من المواد الأولية (قطن خام ، بترول، مواد خام) حوالى ٨٥,٨٪ عام ١٩٥٢ و ٨٢٪ عام ١٩٦٠، والباقى كان للصادرات نصف المصنعة وتامة الصنع ٤,٢٪ و ١٠٪ عام ١٩٥٢، و ٥,٥٪ و ١٢,٥٪ على التوالى عام ١٩٦٠ أى أن نسبة إجمالى الصادرات نصف المصنعة وتامة الصنع كانت ١٤,٢٪ عام ١٩٥٢، وارتفعت عام ١٩٦٠ إلى ١٨٪ من إجمالى الصادرات السلعية المصرية .

ومن الواضح أن سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف المتبعة لم تنجح كثيراً فى تغيير هيكل الصادرات السلعية المصرية، وبقى الاقتصاد المصرى أسير صادرات المحصول الواحد، والصادرات من المواد الأولية التى هى عرضة دائماً للتقلب فى حصيلتها، ويبدو أن سياسة التصنيع التى اتبعت لم تؤت ثمارها بالدرجة الكافية فيما يتعلق بإعادة هيكلة الصادرات .

ب- أما فى المرحلة ١٩٦٠-١٩٦٦، فقد بدأت صادرات القطن الخام تأخذ اتجاهاً نزولياً، حيث وصلت إلى ٥٨٪ عام١٩٦٦، ووصلت الصادرات من المواد الأولية فى مجموعها إلى ٧١٪ من إجمالى الصادرات السلعية المصرية فى نفس العام، بينما ارتفعت الصادرات نصف المصنعة إلى ١٢,٧٪، وتامة الصنع إلى ١٦,٣٪ لتكون فى مجموعها ٢٩٪ من إجمالى الصادرات السلعية لهذا العام. ويفسر ذلك بنجاح السياسات الاقتصادية وسياسة التجارة الخارجية وسعر الصرف فى إحداث بعض إعادة الهيكلة فى الصادرات المصرية لصالح السلع نصف المصنعة وتامة الصنع، وبخاصة فيما يتعلق بصناعة الغزل والنسيج .

جـ- وفى المرحلة ١٩٦٧-١٩٧٣ ،استمر هذا الاتجاه النزولى للوزن النسبى لصادرات القطن

الخام، حيث انخفضت النسبة من ٥٢,٩٪ عام ١٩٦٧ إلى ٤٣,٢٪ عام ١٩٥٣، وبإجمالى صادرات مواد أولية ٦٤,٦٪، عام ١٩٦٧، ٦٣,٤٪ عام ١٩٧٣ من إجمالى الصادرات السلعية، وفى المقابل وصلت نسبة السلع نصف المصنعة إلى حوالى ١٣,٣٪ سنة ١٩٧٣،بينما ارتفعت نسبة الصادرات تامة الصنع إلى ٢٣,٣٪ عام ١٩٧٣ ليصل إجمالى الصادرات نصف المصنعة وتامة الصنع إلى حوالى ٣٦,٦٪ عام ١٩٧٣، مع ملاحظة أن انخفاض نصيب القطن الخام لم يكن نتيجة انخفاض مطلق فى قيمة صادراته ، بل جاء نتيجة طبيعية للزيادة التى تحققت بمعدلات أكبر فى صادرات عدد من السلع الصناعية الجديدة من بينها وأهمها غزل ومنسوجات القطن(١٥).

ومن الواضح أن سياسة تشجيع الصادرات من السلع الاستهلاكية والمعمرة نجحت إلى حد ما فى تغيير هيكل الصادرات قليلاً بزيادة الوزن النسبى للسلع تامة الصنع على وجه التحديد.

د- ويلاحظ أنه فى المرحلة ١٩٧٤-١٩٨٢ حدث تغير هيكلى واضح فى هيكل الصادرات السلعية، حيث انخفض الوزن النسبى للقطن الخام من ٤٧٪ عام ١٩٧٤ إلى ١٣,١٪ عام ١٩٨٢ من إجمالى الصادرات السلعية ليحدث نوع من الإحلال بين صادرات القطن الخام والصادرات من البترول، حيث وصل الوزن النسبى لصادرات الوقود سنة ١٩٨٢ إلى ٦٦,٢٪ بعد أن كان ٨,٥٪ عام ١٩٧٤ من إجمالى الصادرات السلعية، وهذا الاحلال أدى إلى تغير كبير فى الوزن النسبى للصادرات من المواد الأولية حيث بلغ ٨٥,٥٪ عام ١٩٨٢ من إجمالى الصادرات السلعية وفي المقابل حدث انخفاض كبير فى الوزن النسبى للصادرات نصف المصنعة وتامة الصنع فى هيكل الصادرات السلعية ،حيث انخفض نصيب الصادرات نصف المصنعة عام ١٩٨٢ إلى ٧,٧٪ عام ١٩٨٢، بعد أن كان ١٤,٤٪ عام ١٩٧٤ وانخفض الوزن النسبى للصادرات تامة الصنع إلى ٦,٨٪ بعد أن كان ٢٣,٥٪ على التوالى، لينخفض نصيب مجموعهما فى الصادرات السلعية إلى ١٤,٥٪عام ١٩٨٢ بعد أن كان ٣٧,٩٪ من إجمالى الصادرات السلعية.

ولعل تلك التغيرات الهيكلية فى الصادرات السلعية تعكس اهتمام تلك المرحلة بالقطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية وعلى رأسها قطاع البترول، فازداد الوزن النسبى لصادرات البترول،لكن ذلك كان فى إطار تعميق زيادة الوزن النسبى للصادرات من المواد الأولية على حساب الوزن النسبى للصادرات الصناعية،وهو يعبر عن خلل هيكلى واضح فى هيكل الصادرات السلعية المصرية، رغم أن التجارب تشير إلى أن إعادة هيكلة الصادرات السلعية لصالح الصادرات الصناعية أمر ممكن،بل إن الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولى تسمح للدول النامية باكتساب مزايا تنافسية فى دوائر واسعة

من السلع فى الصناعات الكهربائية والالكترونية والهندسية والكيميائية[١٦] إلى جانب الصناعات التقليدية التى تتمتع فيها الدول النامية بالفعل بمزايا نسبية طبيعية، وتضيف دراسة أخرى الصناعات التى تحتاج إلى رأس مال بشرى مثل الحديد والصلب والمنتجات غير المعدنية [١٧].

هـ- وتشير المرحلة١٩٨٢-١٩٩٠، إلى إحراز بعض النجاح فى إعادة هيكلة الصادرات فى صالح السلع الصناعية ،لكن بقى الوزن الأكبر لصادرات البترول التى بلغت ٥٣,٧٪ عام ١٩٩٠ من إجمالى الصادرات،وازداد انخفاض الوزن النسبى للقطن الخام الذى وصل إلى ١,٦٪، وأصبحت الصادرات من المواد الأولية ٦٠,٩٪ من إجمالى الصادرات السلعية، وفى المقابل وصل الوزن النسبى للصادرات نصف المصنعة إلى ١١٪، وتامة الصنع ٢٨,١٪ بإجمالى ٣٩,١٪ من إجمالى الصادرات السلعية عام ١٩٩٠.

وهذه التغيرات الهيكلية تعكس ما أحدثته مرحلة العودة إلى التخطيط والانفتاح الانتاجى من تغير فى هيكل الصادرات السلعية لصالح الصادرات الصناعية رغم أنه ليس كبيراً.

و- وأخيراً فإن المرحلة ١٩٩٠-١٩٩٥تشير نتائجها إلى اتجاه تزايد الوزن النسبى للصادرات الصناعية فى إجمالى الصادرات السلعية، حيث انخفض نصيب صادرات البترول إلى ٣٨٪ عام ١٩٩٥ ،وظل نصيب صادرات القطن الخام عند انخفاضه بنسبة ٤,٥٪، ليكون الوزن النسبى للصادرات من المواد الأولية حوالى ٥٠٪ وفى المقابل وصل الوزن النسبى للصادرات نصف المصنعة ١٦,١٪، والصادرات تامة الصنع ٣٣,٩٪ ليكون مجموعها حوالى ٥٠٪ من إجمالى الصادرات السلعية، وهو ما يعكس محاولات إعادة هيكلة الصادرات لصالح الصادرات الصناعية فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى الشامل، إلا أنها ما زالت محاولات تفتقد إلى وجود استراتيجية محددة واضحة لتنمية الصادرات السلعية وإعادة هيكلتها لصالح الصادرات الصناعية ،مع الأخذ فى الاعتبار أن التجارب الناجحة للدول النامية التى طبقت استراتيجية تنمية الصادرات فى دول جنوب شرق آسيا، والتى يطلق عليها الدول حديثة التصنيع، وبعض الدول الأخرى مثل تركيا[١٨] -التى طبقت برنامج الاصلاح الاقتصادى بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى- قد تمكنت هى وغيرها من بناء قاعدة تصديرية صناعية يلعب فيها القطاع الصناعى دور القائد فى إعادة هيكلة الصادرات،بحيث أصبحت الصادرات الصناعية تمثل الوزن الأكبر فى هيكل الصادرات بعد أن حققت معدلات متنامية ومتسارعة للصادرات الصناعية، انخفض معها الوزن النسبى لصادرات المواد الخام والأولية. وتشير إلى ذلك أيضا تجربة المكسيك وأندونيسيا [١٩]وهو المأمول أن يحدث فى التجربة المصرية، لأن نتائج

تحليل التغيرات الهيكلية فى الصادرات السلعية المصرية عبر الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٩٥، ما زالت تشير إلى أن هيكل الصادرات السلعية المصرية، رغم كل الجهود التى بذلت لاعادة هيكلة الصادرات وتنويعها، يحتاج إلى تزايد الوزن النسبى للصادرات الصناعية إلى ٨٠٪ على الأقل من إجمالى الصادرات السلعية بحلول عام ٢٠٠٠ حتى يعالج الاختلال الهيكلى فى الميزان التجارى نظرا لأن التجارب فى الدول حديثة العهد بالتصنيع تشير إلى أن صادراتها الصناعية كانت سببا أساسيا فى ارتفاع رقم الصادرات الكلية كما هو الحال فى هونج كونج ، سنغافورة، كوريا وتايلاند [٢٠].

٣- التغيرات فى هيكل الواردات السلعية :

للتعرف على التغيرات فى الهيكل النسبى للواردات السلعية، يمكن الاستعانة بالجدول رقم(٤) فى الملحق الإحصائى ،والذى يتضح منه النتائج التالية:

أ- أنه فى المرحلة ١٩٥٢- ١٩٦٠، كانت الواردات من السلع الاستهلاكية تمثل الوزن الأكبر فى هيكل الواردات السلعية عام ١٩٥٢ ،حيث كان نصيبها النسبى ٣٥٪ بالمقارنة بحوالى ١٧٪ للسلع الاستثمارية ، و٢٧,٩٪ للسلع الوسيطة ، و٢٠,١٪ للمواد الأولية من إجمالى الواردات السلعية ، إلا أنه فى عام ١٩٦٠ انخفض الوزن النسبى للواردات من السلع الاستهلاكية إلى ٢٣,٤٪ بينما زادت الواردات من السلع الاستثمارية إلى ٢٣,٣٪، ومن السلع الوسيطة إلى ٣١,٦٪ ، ومن المواد الأولية إلى ٢١,٧٪ من إجمالى الواردات ، ولعل هذا التحول كان بسبب الاتجاه إلى التصنيع فى النصف الثانى من هذه المرحلة.

ب- وفى المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، واصل الوزن النسبى للواردات من السلع الاستهلاكية انخفاضه حيث وصل إلى ١٨,٥٪ عام ١٩٦٦، بينما بلغ ٢٣,٧٪ للسلع الاستثمارية، و٣٣,٣٪ للسلع الوسيطة، و ٢٤,٥٪ للمواد الأولية من إجمالى الواردات وهو يعكس سياسة الإحلال محل الواردات التى طبقت فى تلك المرحلة.

جـ- أما فى المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣، فقد زاد الوزن النسبى للواردات من السلع الوسيطة حيث بلغ ٣٦,٥٪ وثبت الوزن النسبى للمواد الأولية عند ٢٤,٣٪ عام ١٩٧٣ وانخفض الوزن النسبى للسلع الاستثمارية إلى ٢١,٩٪ وللسلع الاستهلاكية إلى ١٧,٣٪ من إجمالى الواردات ،وهو انعكاس للسياسات المطبقة فى ظروف اقتصاديات الحرب .

د- أما المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨٢، فقد شهدت زيادة فى الوزن النسبى للواردات من السلع

الاستهلاكية إلى ٢٤,٥٪ عام ١٩٨٢ بعد أن كانت ١٧,٦٪ عام١٩٧٤، وكذلك زيادة الوزن النسبى من السلع الاستثمارية إلى ٢٦,٥٪ بعد أن كان ١٣,٥٪ وانخفاض الوزن النسبى للمواد الأولية من ٣٤,٦٪ إلى ١٧٪ على التوالى، بينما ظل الوزن النسبى للسلع الوسيطة دون تغير يذكر حيث كان ٣٤,٣٪ عام١٩٧٤، وأصبح ٣٢٪ عام ١٩٨٢، ولعل ذلك يشير إلى تأثير سياسات مرحلة الانفتاح الاستهلاكى على هيكل الواردات.

هـ- وتشير المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٠ إلى زيادة الوزن النسبى للواردات من السلع الوسيطة من ٣٢٪ عام ١٩٨٢ إلى ٤٠,٥٪ عام ١٩٩٠ ، وفى المقابل انخفضت الواردات من السلع الاستثمارية من ٢٦,٥٪عام ١٩٨٢ إلى ٢١,٤٪ عام١٩٩٠، وانخفض الوزن النسبى للسلع الاستهلاكية حيث وصل إلى ٢١,٧٪ عام ١٩٩٠ بينما كان ٢٤,٥٪ عام ١٩٨٢، وبقى الوزن النسبى للواردات من المواد الأولية لم يتغير تقريبا،حيث كان ١٧٪ عام ١٩٨٢، ووصل إلى ١٦,٤٪ عام ١٩٩٠ من إجمالى الواردات السلعية ،وهو يعكس حاجة المشروعات إلى السلع الوسيطة فى تلك المرحلة.

و- ويتضح من المرحلة ١٩٩٠- ١٩٩٥ ،تزايد الوزن النسبى للواردات من السلع الوسيطة حيث بلغ ٤٧,٥٪ عام ١٩٩٥، بينما انخفض الوزن النسبى للسلع الاستثمارية إلى ١٦,٢٪ وبقى الوزن النسبى للواردات من السلع الاستهلاكية عند ٢٠,١٪، والواردات من المواد الأولية عند ١٦,٢٪ من إجمالى الواردات دون تغير كبير، وواضح انعكاس مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل على هيكل الواردات فى تلك المرحلة.

ولعل ذلك يشير إلى أن هيكل الواردات السلعية لم يتغير كثيراً إلا فى حالة السلع الوسيطة التى ازداد وزنها النسبى بشكل كبير، وانخفضت الواردات الاستهلاكية،ولعل دلالة ذلك أن استراتيجية الإحلال محل الواردات قد استنفدت أهدافها ولم تعد صالحة فى المرحلة القادمة، وبالتالى يصبح من الضرورى العمل على الاتجاه بقوة إلى استراتيجية الانتاج من أجل التصدير، واستخدام السلع الوسيطة فى دفع عمليات التصدير.

٤- التغيرات فى هيكل التجارة الخارجية حسب الأسواق الدولية:

لعل من الأهمية بمكان، والاقتصاد المصرى يتوجه نحو المستقبل فى سعيه إلى إعادة التوازن الخارجى فى ظل التحولات الاقتصادية العالمية ، أن يتم إيضاح الصورة التى أصبح عليها هيكل

التجارة الخارجية حسب الأسواق الدولية، أى التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية المصرية وتحديد اتجاه التغيرات الهيكلية فى الهيكل النسبى للتجارة الخارجية من هذا المدخل ويمكن إيضاح ذلك من خلال الاستعانة بالجدول رقم (٥) بالملحق الإحصائى والذى يشير إلى النتائج التالية :

أ- فى المرحلة ١٩٥٢-١٩٦٠، كانت أسواق أوربا الغربية تستحوذ على معظم تجارة مصر الخارجية حيث بلغ الوزن النسبى للصادرات إلى تلك الأسواق ٣١,٥٪، و للواردات ٥٠,٦٪، وإذا أضفنا الولايات المتحدة الأمريكية ٥,٣٪ ،و١٢,٤٪ على التوالى يصبح الوزن النسبى لأوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية فى تلك المرحلة ٣٦,٨٪ للصادرات، و ٦٣,٠٪، للواردات، يليها أسواق أوربا الشرقية التى استوعبت حوالى ٢٩,٩٪من الصادرات السلعية وكانت الواردات السلعية منها ١٥,٧٪، والباقى للدول النامية والعربية.

ب- وفى المرحلة ١٩٦٠-١٩٦٦ حدث تغير هيكلى واضح فى اتجاه تجارة مصر الخارجية حيث زاد الوزن النسبى لأوربا الشرقية التى استوعبت ٤٥,٥٪ من إجمالى الصادرات المصرية ، وكانت الواردات السلعية منها ٢٢٪، بينما انخفض الوزن النسبى لأوربا الغربية إلى ٢١,٧٪ للصادرات السلعية،و٣٣,٢٪ للواردات السلعية،وبالتالى أثرت سياسات تلك المرحلة ،وخاصة التوسع فى اتفاقيات التجارة الثنائية فى هيكل الصادرات حسب الأسواق الدولية على وجه الخصوص،بينما ظلت مصر فيما يتعلق بالواردات تستورد الجزء الأكبر من أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ،مع بقاء الأوزان النسبية للدول النامية والغربية ليست كبيرة.

جـ- أما فى المرحلة ١٩٦٧ -١٩٧٣، فقد عمقت الاتجاه الذى ساد فى المرحلة ١٩٦٠-١٩٦٦، لظروف اقتصاديات الحرب.

د- إلا أن المرحلة١٩٧٤-١٩٨٢ أحدثت تغيراً هيكلياً فى توزيع تجارة مصر الخارجية فى صالح أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وهى دول العملات الحرة، حيث بلغت الصادرات إلى أوربا الغربية ٣٦,٥٪ من إجمالى الصادرات المصرية، كما بلغت الواردات منها ٤٢,٧٪ من إجمالى الواردات المصرية، والولايات المتحدة الأمريكية التى بلغ نصيبها ٤,٧٪ من الصادرات و ٢٠,٥٪ من الواردات،بينما انخفض الوزن النسبى لأوربا الشرقية إلى٣٥,٥٪ للصادرات، و١٧٪ فقط للواردات بينما ظلت أسواق الدول النامية فى الشرق الأقصى وغيرها والدول العربية تمثل وزنا ليس كبيراً فى التجارة الخارجية المصرية .

ولعل هذه التغيرات تعكس السياسات الاقتصادية التى سادت فى مرحلة الانفتاح الاستهلاكى، وبخاصة إنهاء العمل بنظام الاتفاقيات التجارية الثنائية .

هـ - وفى المرحلة ١٩٨٢-١٩٩٠ تعمقت الاتجاهات الذى سادت المرحلة ١٩٧٤ -١٩٨٢.

و - وأخيراً المرحلة ١٩٩٠-١٩٩٥التى أكدت تزايد الوزن النسبى لأسواق أوربا الغربية حيث بلغ نصيبها من إجمالى الصادرات ٤٣,٩٪ والواردات ٤٦٪ وازدادت أهمية السوق الأمريكية، حيث وصل الوزن النسبى للصادرات إليها ١٥,١٪، والواردات منها ١٨,٨٪ أى أن أسواق أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تستوعب حوالى ٥٩٪ من الصادرات السلعية المصرية، ويتم استيراد حوالى ٦٤,٨٪ من إجمالى الواردات السلعية بينما انخفض الوزن النسبى لأوربا الشرقية بشكل كبير حيث بلغت الصادرات إلى تلك السوق ١٠,٥٪ من إجمالى الصادرات السلعية المصرية،والواردات ١٢,٤٪ ،وهو تغير هيكلى يحتاج إلى علاج وخاصة فى جانب الصادرات، وتبقى الأوزان النسبية للدول النامية فى الشرق الأقصى ودول أخرى والدول العربية ليست كبيرة.

ولعل من الواضح أن الوضع الذى وصل إليه هيكل التجارة الخارجية المصرية يعكس السياسات التى طبقت فى مرحلة الاصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل ، إلا أنه يحمل خللا واضحاً فيما يتعلق بفقد أسواق أوربا الشرقية ،وعدم الاهتمام بالقدر المطلوب بأسواق الدول العربية والدول الافريقية، وباقى الدول النامية، بل يلقى الضوء على ضرورة تعظيم العائد من التعامل مع أسواق أوربا الغربية فى إطار الشراكة المصرية- الأوربية ، وكذلك التعامل مع سوق الولايات المتحدة الأمريكية، فى إطار الشراكة المصرية - الأمريكية وخاصة فى جانب الصادرات ، وهو ما يلقى عبئا على صانعى السياسات الاقتصادية والتجارية يتعلق بضرورة تضمين ذلك فى استراتيجية تنمية الصادرات المطلوب وضعها ،وأخذ هذا البعد فى معاملاتنا الخارجية المستقبلية لعلاج هذا الاختلال فى هيكل الأسواق الخارجية للتجارة المصرية.

ثالثاً :ميزان المدفوعات والتغيرات الهيكلية فى مكوناته خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٩٥:

بعد تحليل أداء الميزان التجارى الذى يعتبر المكون الأول لميزان المدفوعات والذى أسفر عن وجود عجز مزمن يعبر عن وجود اختلال هيكلى فى ميزان المدفوعات المصرى، فإن محاولة التعرف على التغيرات الهيكلية فى باقى مكونات ميزان المدفوعات تقتضى إجراء عملية ربط بين عجز الميزان التجارى ونتيجة ميزان الخدمات (العمليات غير المنظورة) من خلال تحليل دور ميزان الخدمات

فى علاج الاختلال فى ميزان العمليات الجارية مع الإشارة إلى التغيرات فى هيكل ميزان الخدمات ذاته، ثم محاولة تحديد دور التحويلات بصفة خاصة فى تغطية عجز العمليات الجارية إن وجد، لإلقاء الضوء على الأداء الكلى لميزان المدفوعات ودلالته من خلال التحليل التالى:

١- ميزان الخدمات ودوره فى علاج الاختلال فى ميزان العمليات الجارية:

لعل من المعروف ان تغطية عجز الميزان التجارى يتوقف على أداء ميزان الخدمات وبالتالى يتحدد دور الأخير فى التعامل مع الاختلال الهيكلى فى ميزان العمليات الجارية الذى يسببه عجز الميزان التجارى المستمر طوال الفترة محل الدراسة ١٩٥٢ -١٩٩٥ ولإيضاح ذلك يمكن الاستعانة بالجدول رقم (٦)، والمأخوذ من الجدول رقم (٢) فى الملحق الإحصائى ، الذى يظهر أداء ميزان العمليات الجارية بمكوناته قبل التحويلات وبعد التحويلات عبر مراحل التطور المختلفة .ويتضح من الجدول النتائج التالية :

أ- أن ميزان الخدمات حقق فائضا عبر مراحل التطور المختلفة فى الفترة من ١٩٥٢-١٩٩٥، نظراً لتمتع الاقتصاد المصرى بميزة نسبية فى مجال تجارة الخدمات، فكانت الصادرات الخدمية تفوق دائما الواردات الخدمية، وبخاصة الصادرات من خدمات قناة السويس والسياحة ودخل الاستثمار[٢١] والخدمات الملاحية،باستثناء بعض السنوات القليلة جداً ذات الظروف الخاصة ، مثل مرحلة اقتصاديات الحرب. ومعنى ذلك أن عجز الميزان التجارى يمول فى جزء منه - يكثر أو يقل بالفائض المتحقق من ميزان الخدمات،الذى يعالج بعض الاختلال فى ميزان العمليات الجارية الذى يضم الميزان التجارى وميزان الخدمات قبل التحويلات .

ب- وبالرجوع تفصيلاً إلى أداء ميزان الخدمات نجد أنه فى المرحلة ١٩٥٢-١٩٦٠ حقق فائضاً قدره ١٠,٧ مليون جنيه، ليصبح رصيد ميزان العمليات الجارية عجزاً مقداره ٥٣,٤ مليون جنيه، ليغطى فائض ميزان الخدمات عجز الميزان التجارى بنسبة ١٦,٦٪، وفى عام ١٩٦٠ حقق ميزان الخدمات فائضاً قدره ٣٠,٨ مليون جنيه، ليصبح رصيد ميزان العمليات الجارية عجزاً مقداره ٢٣,٦ مليون جنيه ليغطى فائض ميزان الخدمات عجز الميزان التجارى بنسبة ٥٦,٦٪.

جـ- أما فى المرحلة ١٩٦٠ -١٩٦٦، فقد حقق ميزان الخدمات فائضا عام١٩٦٦ بحوالى ٧٥,٨ مليون جنيه ،ليكون رصيد ميزان العمليات الجارية عجزاً قدره ٧٥,٦ مليون جنيه ليغطى فائض ميزان الخدمات عجز الميزان التجارى بنسبة ٥٠٪فى تلك السنة .

د- وفى المرحلة ١٩٦٧-١٩٧٣، ونظراً لظروف اقتصاديات الحرب فقد حقق ميزان الخدمات فائضاً قليلاً فى عام ١٩٦٧ حيث بلغ ٢٩ مليون جنيه، ليصبح رصيد ميزان العمليات الجارية عجزاً قدره ١٢٥,٥ مليون جنيه ،ليغطى فائض ميزان الخدمات عجز الميزان التجارى بنسبة ١٨,٧٪ ،أما فى عام ١٩٧٣، فقد وصل فائض ميزان الخدمات إلى أقل مستوى له عبر الفترة محل الدراسة كلها، حيث بلغ ٢,٧ مليون جنيه،ويصبح رصيد ميزان العمليات الجارية عجزاً قدره ٢٢٣,٣ مليون جنيه، ليغطى فائض ميزان الخدمات عجز الميزان التجارى بنسبة ٢,٣٪ فقط.

هـ- وتشير المرحلة ١٩٧٤-١٩٨٢، إلى أن ميزان الخدمات حقق فائضاً قدره ٦٦,٢ مليون جنيه، ليكون رصيد ميزان العمليات الجارية عجزاً مقداره ٥٣٢,٧ مليون جنيه، ليغطى فائض ميزان الخدمات عجز الميزان التجارى، بنسبة ١١٪، ويتغير الأداء بشكل واضح مع نهاية هذه المرحلة عام ١٩٨٢، حيث ارتفع فائض ميزان الخدمات ووصل إلى ١٤٥٠,٥ مليون جنيه، ليصبح رصيد ميزان العمليات الجارية عجزاً قدره ١٨٨٩,٥ مليون جنيه ويغطى فائض ميزان الخدمات عجز الميزان التجارى بنسبة ٤٣٪، ويرجع ذلك فى الأساس إلى زيادة دخل الاستثمار والسياحة ورسوم قناة السويس فى مرحلة الانفتاح الاستهلاكى كما سيتضح عند تحليل هيكل الصادرات الخدمية.

و-أما فى المرحلة ١٩٩٠-١٩٩٥ فقد حقق ميزان الخدمات فائضاً قدره ٦٠١٦,٢ عام ١٩٩٠ ليصبح رصيد ميزان العمليات الجارية عجزاً مقداره ١٣٩٣٣,٤ مليون جنيه ،ليغطى فائض ميزان الخدمات عجز الميزان التجارى بنسبة ٣٠٪ فقط أما فى عام ١٩٩٥، فقد زاد فائض ميزان الخدمات ليصل إلى ١٣٧٠٠,٨ مليون جنيه ، ليصبح رصيد ميزان العمليات الجارية عجزاً قدره ١٢٩٦١,٦ مليون جنيها ،ليغطى فائض الخدمات عجز الميزان التجارى بنسبة ٥١,٣٪.

ويلاحظ أن عدم وجود استراتيجية لتنمية الصادرات ، يؤدى إلى تعميق الاختلال الهيكلى فى ميزان المدفوعات، بالرغم من وجود فائض ميزان الخدمات خلال الفترة محل الدراسة ، ذلك لأنه لا يغطى إلا جزءا من عجز الميزان التجارى، ناهيك عن أن وجود فائض ميزان الخدمات قد أحدث نوعا من الاسترخاء فيما يتعلق بتنمية الصادرات السلعية وعلاج عجز الميزان التجارى،ولعل ذلك يلفت النظر إلى حتمية بناء استراتيجية لتنمية الصادرات السلعية تعمل على زيادة الصادرات السلعية وخاصة الصناعية بنسب كبيرة وبشكل مستمر، ولا تتغافل الحفاظ على تدفق الصادرات الخدمية وزيادتها لخدمة الهدف الاستراتيجى الكلى وهو علاج الاختلال الهيكلى فى ميزان المدفوعات.

ولعل تناول فائض ميزان الخدمات، بالتحليل يحتاج إلى القاء الضوء على أهم التغيرات فى

هيكل ميزان الخدمات ذاته، ويمكن بيان ذلك من خلال التحليل التالى:

٢- التغيرات فى هيكل ميزان الخدمات :

للتعرف على التغيرات فى هيكل ميزان الخدمات يمكن تحليل هيكل الصادرات الخدمية وهيكل الواردات الخدمية بشىء من الاختصار على النحو التالى :

أ- التغيرات فى هيكل الصادرات الخدمية:

يمكن الاستعانة بالجدول رقم (٧) بالملحق الإحصائى لتحديد أهم التغيرات فى هيكل الصادرات الخدمية حيث تتضح النتائج التالية :

(١) أن المرحلة ١٩٥٢-١٩٦٠ تميزت بتزايد الوزن النسبى لإيرادات قناة السويس التى بلغت حوالى ٣٨,١٪ من إجمالى الصادرات الخدمية، عام ١٥٢، ووصلت إلى ٥١,١٪عام ١٩٦٠، وكذلك تزايد الوزن النسبى للإيرادات السياحية،التى كانت ٤٥,٤٪ عام١٩٥٢، و٢٨,٣٪ عام ١٩٦٠ من إجمالى الصادرات الخدمية وبالتالى كان نصيب كل من إيرادات قناة السويس والسياحة حوالى ٧٩,٤٪ من إجمالى الصادرات الخدمية والباقى للخدمات الملاحية والأرباح والفوائد والإيرادات الأخرى.

(٢) استمر هذا الاتجاه تقريبا فى المرحلة ١٩٦٠-١٩٦٦، حيث وصل الوزن النسبى لرسوم قناة السويس إلى ٥٦٪ عام ١٩٦٦ ،والسياحة ٣٢٪ أى بلغ مجموع الاثنين حوالى ٨٨٪ من إجمالى الصادرات الخدمية .

(٣) فى المرحلة ١٩٦٧ -١٩٧٣، بسبب ظروف اقتصاديات الحرب، توقفت تماما إيرادات قناة السويس بسبب إغلاقها، بينما زاد الوزن النسبى للسياحة بصورة كبيرة حيث وصل إلى ٦٨٪عام ١٩٧٣، وبرزت أهمية الإيرادات من الأرباح والفوائد (دخل الاستثمار) بشكل واضح حيث وصلت إلى ٢٨,٥٪ من إجمالى الصادرات الخدمية.

(٤) ومع نهاية المرحلة ١٩٧٤-١٩٨٢، زاد الوزن النسبى للفوائد والأرباح (دخل الاستثمار) حتى وصل إلى ٤٧٪ من إجمالى الصادرات الخدمية ،وانخفض نصيب السياحة إلى ٢٢,٣٪ عام ١٩٨٢ ،ووصل نصيب إيرادات قناة السويس إلى١٩,٤٪.

(٥) ومع نهاية المرحلة ١٩٨٢-١٩٩٠ تزايد بشكل واضح الوزن النسبى للسياحة، حيث وصل

إلى٤٢ ٪ من إجمالى الصادرات الخدمية، ثم تأتى الفوائد والأرباح (دخل الاستثمار) بوزن نسبى ٣٩,٣٪ من إجمالى الصادرات الخدمية عام ١٩٩٠، وتضاءل النصيب النسبى لإيرادات قناة السويس والملاحة.

(٦) فى المرحلة ١٩٩٠ -١٩٩٥ استمر تزايد الوزن النسبى للسياحة حيث وصل إلى ٥٠,٢٪ من إجمالى الصادرات الخدمية عام ١٩٩٥ ، يليه الإيرادات من قناة السويس حيث وصل نصيبها النسبى ٢٢٪،وعاد دخل الاستثمار إلى الانخفاض النسبى حيث وصل إلى ١٧٪ فقط وبقى النصيب النسبى للملاحة عند ١٠,٨٪.

ولعل تلك النتائج تشير بوضوح إلى أن الإيرادات السياحية وإيرادات قناة السويس تمثل الوزن النسبى الأكبر فى الصادرات الخدمية المصرية ، فيما عدا بعض الفترات ،إلا أن هذه التغيرات تلفت النظر إلى نتيجة هامة هى أن الصادرات الخدمية فى حالة تذبذب وعدم استقرار، وهى تشير مرة أخرى إلى ضرورة بناء استراتيجية لتنمية الصادرات السلعية ، ولا تتغافل الصادرات الخدمية، بل تأخذ فى الاعتبار تعظيم الصادرات من الخدمات السياحية والفوائد والأرباح (دخل الاستثمار) ورسوم قناة السويس مع ملاحظة التغيرات العالمية والإقليمية التى تحدث فى هذا المجال .

ب- التغيرات فى هيكل الواردات الخدمية :

من خلال النظر إلى هيكل الواردات الخدمية بالجدول رقم (٨) بالملحق الإحصائى، يلاحظ أن هذا الهيكل لم تطرأ عليه تغيرات جوهرية ، عبر الفترة ١٩٥٢-١٩٩٥، بمراحلها المختلفة، وبخلاف بعض السنوات التى اختلفت فيها الأوزان النسبية لبعض البنود ، يتضح أن المدفوعات من فوائد على القروض والالتزامات كانت ٢٨,٦٪ عام ١٩٥٢ وفى عام ١٩٩٥ بقيت عند ٢٧٪ من إجمالى مدفوعات الواردات الخدمية ، وكذلك السياحة والسفر كانت١٩,٦٪ فى عام١٩٥٢ وظلت عند ٢٠,٤٪عام١٩٩٥، والمصروفات الحكومية انخفضت من ٩,٦٪ إلى ٥,٩٪ على التوالى،والملاحة، انخفضت من ١١,٧٪ إلى ٤,٤٪ على التوالى،أما المدفوعات الأخرى فهى التى تغير وزنها النسبى بشكل واضح ، حيث كانت ٣٠,٥٪ عام ١٩٥٢ ووصلت إلى ٤٢,٢٪ عام ١٩٩٥.

وهذه الاتجاهات تؤكد على ضرورة الاهتمام بالصادرات الخدمية، وتنميتها وإكسابها قدرة تنافسية أكثر فى ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية التى ستجعل من تجارة الخدمات أحد المحاور الهامة المؤثرة على موازين مدفوعات الكثير من الدول.

٣- دور التحويلات فى تغطية عجز ميزان العمليات الجارية:

لعل الخطورة التى تكمن فى العجز المستمر فى ميزان العمليات الجارية النابع أساسا من استمرار عجز الميزان التجارى،أنه يعكس اختلالاً هيكلياً فى ميزان المدفوعات،والذى يشكل بدوره اختلالاً هيكليا فى الاقتصاد القومى،لأنه يعكس عجز الاقتصاد القومى عن سداد قيمة احتياجاته الجارية من السلع والخدمات التى ينتجها العالم الخارجى فى الأجل الطويل،لأن هذا الاقتصاد القومى يحتاج إلى آلات ومعدات وواردات استثمارية،ومستلزمات انتاج من السلع الوسيطة كما يحتاج إلى واردات غذائية وسلع استهلاكية أخرى من الخارج ولكنه غير قادر بصفة مستمرة على سداد قيمة احتياجاته بسبب القصور الشديد فى النشاط التصديرى،وفى ظل تذبذب فائض ميزان الخدمات وعدم كفايته لتغطية عجز الميزان التجارى،فإن عجز الميزان التجارى،فى ظل غياب التحويلات،يقابل بتدفقات رأسمالية طويلة الأجل أو قصيرة الأجل من الخارج فى شكل استثمارات مباشرة أو قروض خارجية أو بزيادة التزامات الاقتصاد القومى تجاه العالم الخارجى،أو بنقص ما لديه من احتياطيات نقدية دولية رسمية فى النهاية.

إلا أن وجود التحويلات الخاصة والرسمية يمكن أن يلعب دوراً كبيراً أو صغيراً فى مواجهة عجز ميزان العمليات الجارية قبل المصادر الأخرى المشار إليها ، ويتوقف هذا الدور على حجم هذه التحويلات ومدى استقرارها.ولإيضاح دور التحويلات فى تغطية عجز ميزان العمليات الجارية فى ميزان المدفوعات المصرى يمكن الرجوع إلى الجدول رقم (٦) والذى يتضح منه النتائج التالية:

أ- فى المرحلة ١٩٥٢-١٩٦٠ لم يكن هناك دور للتحويلات وبالتالى ظل عجز ميزان العمليات الجارية عند ٥٣,٤ مليون جنيه عام ١٩٥٢ وبنسبة ٦,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وبلغ ٢٣,٦ مليون جنيه عام ١٩٦٠، وبنسبة ١,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى،وقد تم الاعتماد على أرصدة العملات الأجنبية بشكل كبير فى تمويل العجز الجارى فى تلك الفترة.

ب- فى المرحلة ١٩٦٠ -١٩٦٦، كان دور التحويلات ضعيفا للغاية حيث بلغت ٥ مليون عام ١٩٦٦، مما أدى إلى انخفاض العجز الجارى إلى٧٠,٦ مليون جنيها، وبنسبة ٣,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى،وقد تم تمويل العجز الجارى ،فى هذه المرحلة بصفة أساسية من خلال القروض الرأسمالية ،والسحب من الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبى.

جـ- أما فى المرحلة ١٩٦٧-١٩٧٣، فقد بدأت التحويلات تلعب دورا هاما فى تمويل العجز

الجارى ، وقد كانت التحويلات ممثلة أساسا فى الدعم العربى بموجب قرارات مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم عقب حرب ١٩٦٧[٢٢] وعلى ذلك فقد تم تغطية العجز الجارى من خلال التحويلات بحوالى ٥٨,٢مليون جنيه وبنسبة ٤٦,٣٪ عام١٩٦٧، وأصبح العجز الجارى ٦٧,٣ مليون جنيه وبنسبة ٣,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى بعد أن بلغ ١٢٥,٠ مليون جنيه قبل التحويلات ، أما فى عام ١٩٧٣ ، فقد كانت نسبة تغطية التحويلات للعجز الجارى حوالى ١١٣,٦٪ مما أدى إلى وجود فائض فى الميزان الجارى قيمته ٣٠,٤ مليون جنيه وبنسبة ٠,٨ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

د- ويلاحظ أنه فى المرحلة ١٩٧٤- ١٩٨٢، تراجع دور التحويلات مرة أخرى بشكل ملحوظ فيما يتعلق بتمويل عجز ميزان العمليات الجارية،حيث تم تمويل عجز العمليات الجارية بالتحويلات عام ١٩٧٤ بنسبة ٧٦٪ مما أدى إلى تخفيض العجز الجارى إلى ١٢٧,٥ مليون جنيه وبنسبة ٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى بعد أن كان ٥٣٢,٧ مليون قبل التحويلات ،إلا أنه فى نهاية تلك المرحلة انخفضت نسبة تمويل العجز الجارى من التحويلات إلى ١,٨٪ فقط ووصل العجز الجارى بعد التحويلات إلى ١٨٥٣,٨ مليون جنيه وبنسبة ٩,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى بعد أن كان ١٨٨٩,٥ مليون جنيه، ويرجع ذلك إلى مبادرة السلام فى عام ١٩٧٧ وتوتر العلاقات المصرية العربية،مما أدى إلى تراجع دور التحويلات، وأصبح صافى المعاملات الرأسمالية وخاصة فى آخر تلك المرحلة،يمثل المصدر الرئيسى لتغطية العجز الجارى.

هـ- أما فى المرحلة ١٩٨٢-١٩٩٠، فقد ازداد دور التحويلات بشكل كبير للغاية فى تمويل العجز الجارى،حيث بلغت نسبة تمويل العجز الجارى من خلال التحويلات عام ١٩٩٠ حوالى ٨٨,٨٪، حيث وصل العجز الجارى إلى ١٦٤٣,٥ مليون جنيه وبنسبة ٣,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى بعد أن كان ١٣٩٣٣,٤ قبل التحويلات، ويرجع ذلك إلى تزايد تحويلات المصريين العاملين بالخارج بسبب السياسات المشجعة لسعر الصرف ، وعودة العلاقات المصرية العربية إلى قوتها ووضعها الطبيعى.

و- ويلاحظ أخيراً فى المرحلة ١٩٩٠ -١٩٩٥،أن التحويلات قامت بتمويل عجز العمليات الجارية بالكامل مع توليد فائض فى ميزان العمليات الجارية بعد إضافة التحويلات ،حيث بلغت نسبة تمويل العجز الجارى بالتحويلات حوالى ١١٢,٥٪ وبالتالى تحول عجز العمليات الجارية قبل التحويلات البالغ ١٢٩٦١,٦ إلى فائض بعد إضافة التحويلات يصل إلى ١٢٨٩,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٥ وبنسبة ٠,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وهذا ما يميز المرحلة الخاصة بالإصلاح

الاقتصادى الجذرى الشامل بسنواتها المختلفة حيث لعبت التحويلات وبخاصة تحويلات العاملين بالخارج دوراً محورياً فى تحويل عجز الميزان الجارى إلى فائض كبير عبر السنوات من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥، بسبب تحرير سعر الصرف، وسياسات الاصلاح الاقتصادى المختلفة ، مما أدى إلى تزايد الاحتياطيات من النقد الأجنبى لدى البنك المركزى بشكل كبير وصلت خلال تلك الفترة إلى ١٨ مليار دولار،وهو ما يقلل من الاعتماد بشكل كبير على القروض الخارجية فى تمويل عجز ميزان المدفوعات.

ومن هنا يجب أن ننبه إلى أن هذا الفائض فى ميزان العمليات الجارية بعد إضافة التحويلات، والذى يؤدى فى النهاية إلى تحقيق فائض فى النتيجة الكلية لميزان المدفوعات لا يجب أن يحجب الرؤية عن الاختلال الهيكلى الذى يعانى منه ميزان المدفوعات والمرتبط بالاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى، فلازال عجز الميزان التجارى قائماً وكبيراً ولازال مستوى الأداء التصديرى للقطاعات السلعية يعد منخفضاً إلى حد كبير، مقارنة بمستوى الأداء التصديرى للقطاعات الخدمية وأن النتائج الإيجابية التى أحدثتها التحويلات فى ميزان المدفوعات لابد أن تتحول إلى بداية بناء استراتيجية لعلاج جذرى لهذا الاختلال الهيكلى القائم،تعمل على تنمية الصادرات السلعية جنباً إلى جنب مع تعظيم العائد التصديرى من الصادرات الخدمية ،على أن توظف التحويلات بعد ذلك فى المزيد من الاحتياطيات والاستثمارات مع الأخذ فى الاعتبار احتمالات تناقصها وانخفاضها فى المستقبل.

رابعاً: ملاحظات أساسية حول التغيرات الهيكلية فى التجارة الخارجية وميزان المدفوعات فى مصر:

لعل من الضرورى بعد تحليل التغيرات الهيكلية فى التجارة الخارجية وميزان المدفوعات فى مصر خلال الفترة ١٩٥٢ -١٩٩٥،أن يتم الإشارة إلى عدد من الملاحظات الأساسية التى من الواجب أخذها فى الاعتبار فى مرحلة التأهب للمستقبل ودخول القرن الحادى والعشرين بتحدياته من منظور الاستمرار فى إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى والإعداد لإعادة هيكلة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات والبحث فى بناء استراتيجية محددة المعالم والأهداف لتنمية الصادرات المصرية لأنها المدخل الصحيح لعلاج الاختلال الهيكلى فى ميزان المدفوعات والطريق الآمن والمستقر لإعادة التوازن الخارجى للاقتصاد المصرى فى المدى المتوسط والطويل .

وفى هذا الإطار يمكن إبداء الملاحظات التالية:

١- كشفت التغيرات الهيكلية فى التجارة الخارجية وميزان المدفوعات خلال الفترة محل الدراسة أن منبع الاختلال الهيكلى فى ميزان المدفوعات يأتى بسبب الاختلال والعجز المزمن فى الميزان التجارى، والذى يرجع بدوره إلى عدم قدرة الصادرات السلعية المصرية على تغطية الواردات السلعية والذى يعود إلى انخفاض درجة مرونة الصادرات السلعية والتى بدورها تعود إلى الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى وبالتحديد فى الجهاز الانتاجى، ناهيك عن المعوقات التى يعانى منها قطاع التصدير، ويصبح بداية العلاج هو ربط الاصلاحات الهيكلية بوجود استراتيجية لتنمية الصادرات واضحة وطموحة ومحددة الأهداف.

٢- يلاحظ أن استمرار العجز فى الميزان التجارى خلال الفترة محل الدراسة ، يرجع إلى أن معدل نمو الصادرات السلعية كان أقل من معدل نمو الواردات السلعية عبر المراحل المختلفة،حيث كان معدل نمو الصادرات السلعية فى الفترة ١٩٥٢-١٩٧٤ حوالى ٦,٢٪ فى المتوسط سنويا بينما كان معدل نمو الواردات السلعية حوالى ٨,٩٪ فى المتوسط سنويا [٢٣]، أما فى الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٠، فقد كان معدل نمو الصادرات السلعية حوالى ١٥,٤٪ فى المتوسط سنويا ،بينما كان معدل نمو الواردات السلعية حوالى ٢٢٪فى المتوسط سنويا ،بل أن الميل الحدى للتصدير السلعى فى هذه الفترة كان ٦٪ والميل الحدى للاستيراد السلعى ٣٧٪[٢٤]ناهيك عن التقلب فى حصيلة الصادرات الذى تتسم به الصادرات السلعية المصرية .

إلا أنه يلاحظ أن الصورة بدأت تتغير فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل،وخاصة فى سنة ١٩٩٥ حيث زادت الصادرات السلعية المصرية بمعدل ٦٣٪ بينما زادت الواردات السلعية بحوالى ٢١٪ فقط [٢٥]وهو ما يحفز على الاستمرار فى هذا الاتجاه بالإسراع بوضع الاستراتيجية الملائمة.

٣- لعل زيادة الميل الحدى (والمتوسط) للاستيراد عن الميل الحدى(والمتوسط) للتصدير الذى تتصف به التجارة الخارجية المصرية،يشير إلى أن السبب فى ذلك يرجع إلى حد كبير إلى التوجه نحو استراتيجية الاحلال محل الواردات منذ أوائل الستينات على الأقل ولازال برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى يطبق من بداية التسعينات متأثراً بهذا الاتجاه ،ولعل ذلك يتطلب التحول بقوة نحو استراتيجية الانتاج من أجل التصدير، وبلورتها من خلال استراتيجية شاملة للتنمية ذات توجه خارجى،مع اختيار الأدوات المناسبة، والتى تقوم بترجمة السياسات للواقع من أجل تحقيق دالة هدف تصديرية معينة بأقل قدر ممكن من التكلفة القومية ، لأن هذا الاتجاه هو الذى سيعمل على إعادة

هيكلة التجارة الخارجية المصرية فى المرحلة القادمة ويتوقف النجاح فى ذلك على السياسات الاقتصادية ومدى كفاءتها فى هذا المجال.

٤- يبدو أن غياب استراتيجية محددة لتنمية الصادرات السلعية ، يؤدى إلى تذبذب وعدم استقرار حصيلة الصادرات ناهيك عن ضعفها أصلا ، ويؤثر - بالتالى - سلبياً على أداء ميزان المدفوعات من خلال تعميق وزيادة الاختلال الهيكلى الذى يعانى منه ، حيث يزداد عجز الميزان التجارى فى ظل ضعف مرونة الطلب على الواردات السلعية ،ومن ثم يعمل فى النهاية على زيادة العجز فى العمليات الجارية وخاصة مع تذبذب حصيلة التحويلات وبالأخص تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، واحتمالات انخفاضها فى المستقبل بشكل كبير.

ولعل ما يدل على ذلك هو النتائج المبينة فى الجدول رقم (٩) بالملحق الإحصائى حيث يشير إلى تحول فائض ميزان العمليات الجارية بعد التحويلات عام ١٩٩٥ من ١٢٨٩,٨ مليون جنيه إلى عجز فى عام ١٩٩٦ بلغ ٤١٧,٩ مليون جنيه بسبب انخفاض الصادرات السلعية من ١٦٨١٩,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٥ إلى ١٥٥٩٠,٨ مليون جنيه عام١٩٩٦ بنسبة ٧,٣٪فى نفس الوقت زادت الواردات بنسبة ٧,٩٪، ومن ناحية أخرى انخفضت التحويلات من ١٤٢٥١,٤ مليون جنيه إلى ١٢٩٧٣ مليون جنيه بنسبة ٨,٩٪، وبالتالى كان تقاعس الصادرات السلعية وانخفاضها الأساس الذى أدى إلى حدوث العجز فى الميزان التجارى عام ١٩٩٦، وهو ما يتطلب الإسراع بوضع استراتيجية لتنمية الصادرات تعالج هذا الاختلال الهيكلى فى ميزان المدفوعات يتم اقرارها من خلال المجلس الأعلى للتصدير الذى أعلن عنه منذ عام ١٩٩٥ برئاسة رئيس الجمهورية ، ولم يجتمع منذ إنشائه إلا مرة واحدة عام ١٩٩٧.

٥- أن زيادة الصادرات السلعية لن تحدث بالدرجة المطلوبة ، وبصورة مستقرة ومستمرة،إلا من خلال إعادة هيكلة الصادرات المصرية، بحيث تؤدى إلى زيادة الصادرات السلعية بمعدل أكبر من الصادرات الخدمية، وزيادة الصادرات غير التقليدية وخاصة الصناعية بمعدل ووزن أكبر من زيادة الصادرات التقليدية، وزيادة صادرات القطاع الخاص بمعدل ووزن أكبر من صادرات القطاع العام وكذلك تغيير هيكل الأسواق الذى تتوجه إليها الصادرات بحيث يتم المحافظة على الأسواق القديمة وزيادة الصادرات إليها، واكتساب أسواق جديدة وتعظيم العائد منها، ولا شك أن ذلك لا يتم إلا بوجود استراتيجية لتنمية الصادرات يكون لها أهدافها وسياساتها وبرامجها التى تربطها بباقى الإصلاحات الهيكلية الأخرى .

٦- لوحظ أن سياسة سعر الصرف وبالتحديد تخفيض قيمة الجنيه المصرى لا تكفى وحدها لإعادة هيكلة التجارة الخارجية المصرية، بسبب انخفاض مرونة الجهاز الانتاجى،وعدم تكيفه بالقدر المطلوب مع كل تخفيض فى قيمة الجنيه المصرى فى كل مرحلة من مراحل التطور المختلفة ، حيث أن ضعف مرونة الجهاز الانتاجى، تؤدى إلى انخفاض درجة مرونة عرض الصادرات السلعية المصرية،والتى لا تستجيب بالدرجة الكافية لكل تخفيض فى قيمة الجنيه المصرى، بل وتقل فعالية إصلاح سعر الصرف بمرور الزمن فى تأثيره على الصادرات السلعية،وهنا لا يجدى تخفيض سعر الصرف وحده فى استمرار زيادة الصادرات السلعية بالدرجة المطلوبة ،وسرعان ما ينتهى مفعول هذا الأثر فى الأجل القصير وتبقى المشكلة قائمة فى المدى المتوسط والطويل ولا تحقق الصادرات السلعية المصرية الزيادة المطلوبة بل قد يحدث انخفاض لها كما حدث فى عام ١٩٩٦ ،وخاصة فى ظل عدم إجراء أو اكتمال الاصلاحات الهيكلية المطلوبة.

ويساعد على تفاقم المشكلة انخفاض درجة مرونة الطلب على الواردات السلعية بسبب الحاجة الشديدة إلى الواردات الوسيطة والاستثمارية فى عملية التنمية،فإذا لم تنخفض الواردات،فإنها تزيد، ناهيك عن عدم امكانية تخفيض الواردات السلعية الاستهلاكية بدرجة كبيرة لأن معظمها واردات لسلع استهلاكية أساسية مثل القمح،ويبقى الجزء الخاص بالواردات الاستهلاكية الكمالية الذى لا يمثل نسبة كبيرة وبالتالى تبقى مشكلة عجز الميزان التجارى أحد التحديات التى على الاقتصاد المصرى مواجهتها فى المرحلة القادمة من خلال استراتيجية طموحة ومتكاملة وجادة وديناميكية تربط بين تنمية الصادرات والإصلاح الهيكلى لزيادة الصادرات السلعية المصرية تقوم أساسا على إعادة هيكلة الصادرات وتصل بالصادرات على أقل تقدير إلى ١٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠.

٧- بالرغم من تحقق فائض فى ميزان تجارة الخدمات خلال الفترة محل الدراسة ليعكس بذلك ما يتمتع به الاقتصاد المصرى من ميزة نسبية فى الصادرات الخدمية وخاصة فى الخدمات السياحية وقناة السويس، إلا أن هذا الفائض لا يغطى إلا جزءا من عجز الميزان التجارى يكثر أو يقل حسب الفائض المحقق من ميزان الخدمات. وخاصة وأن هذا الفائض كان فى حالة تذبذب نظراً لطبيعة هيكل الصادرات الخدمية .

ولعل من الضرورى التنويه إلى أن أداء ميزان الخدمات يمكن أن يتحسن بدرجة أكثر إذا حدث جمع بين الميزة النسبية وخلق وزيادة القدرة والميزة التنافسية فى هيكل الصادرات الخدمات، بمعنى

محاولة إدخال صادرات خدمية جديدة فى هذا الهيكل فى ضوء ما جاءت به الجات ومنظمة التجارة العالمية،بعد جولة أوروجواى ١٩٩٤،وما ستخلقه من وضع تنافسى بالغ الحدة فى مجال تجارة الخدمات.مع ملاحظة أن تعظيم فائض ميزان الخدمات وحده يحدث نوعا من الاسترخاء فيما يتعلق بتنمية الصادرات السلعية كماحدث فى الفترة ١٩٥٢-١٩٩٥، ولعل ذلك يلفت النظر إلى حتمية بناء استراتيجية لتنمية الصادرات السلعية ،ولكن لا تتغافل الحفاظ على تدفق الصادرات الخدمية المولدة لفائض متزايد فى ميزان الخدمات، بل وزيادة هذا الفائض لخدمة الهدف الاستراتيجى الكلى وهو علاج الاختلال الهيكلى فى ميزان المدفوعات.

٨- بالرغم من أن التحويلات الرسمية والخاصة، وبالأخص تحويلات المصريين العاملين بالخارج، لعبت دوراً متزايد الأهمية فى تمويل عجز ميزان العمليات الجارية منذ عام ١٩٦٧ حتى ١٩٩٥ ،إلا أنه يلاحظ عليها التذبذب وعدم الاستقرار، وهذا مكمن الخطورة فى الاعتماد عليها فى تمويل عجز العمليات الجارية، بل إنه يلاحظ عليها فى السنوات الأخيرة أنها تتجه اتجاها نزولياً ولعل ذلك ما لوحظ فى التقرير الصادر من البنك المركزى عام ١٩٩٦ ،كما يظهر من الجدول رقم (٩) من الملحق الإحصائى، ويرجع هذا الانخفاض بصفة أساسية إلى انخفاض صافى التحويلات الخاصة بنسبة ١٤,٦٪ بسبب انخفاض تحويلات العاملين بالخارج [٢٦] عام ١٩٩٦ عن عام١٩٩٥، ومع استمرار هذا الانخفاض فى تحويلات العاملين بالخارج وهو محتمل بشكل كبير ، فإن من المتوقع أن يزداد عجز العمليات الجارية فى المستقبل وهو مايدعو إلى أخذ ذلك فى الاعتبار فى بناء استراتيجية علاج الاختلال الهيكلى فى ميزان المدفوعات.

من ناحية أخرى يجب ملاحظة أن الفائض المتحقق فى عام ١٩٩٥ فى ميزان العمليات الجارية بعد إضافة التحويلات ، لا يدعو إلى حجب الرؤية عن الاختلال الهيكلى الذى يعانى منه ميزان المدفوعات والذى يكمن فى استمرار عجز الميزان التجارى والمرتبط بالاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد القومى، وهو ما يعكس عجز الاقتصاد القومى عن سداد قيمة احتياجاته الجارية من السلع والخدمات التى ينتجها العالم الخارجى فى الأجل الطويل ، ويحول دون الوصول إلى تحقيق هدف إعادة التوازن الاقتصادى الخارجى،وتحقيق أكبر عائد ممكن من المعاملات الخارجية ،ولن يتم الوصول إلى ذلك فيما يبدو، إلا بالسير قدماً فى سياسات تحرير التجارة الخارجية والوصول بسعر الصرف إلى السعر الحقيقى،وإجراء الاصلاحات فى قطاع التجارة الخارجية، وبناء الاستراتيجية الملائمة لتنمية الصادرات التى تكفل التحول إلى الانتاج من أجل التصدير، وربطها بالاصلاحات الهيكلية المطلوبة

فى مرحلة الاصلاح الهيكلى التى يمر بها الاقتصاد المصرى ، وبخاصة الاصلاحات الخاصة بالهياكل الانتاجية والاستثمار والخصخصة، ليبقى الاقتصاد المصرى على الخريطة الاقتصادية للقرن الحادى والعشرين رابحاً وليس خاسراً.

الخلاصة

حاول البحث تحليل التغيرات الهيكلية فى التجارة الخارجية وميزان المدفوعات فى مصر ، عبر مراحل التطور المختلفة التى مر بها الاقتصاد المصرى فى الفترة ١٩٥٢-١٩٩٥وفى إطار سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف التى طبقت عبر تلك المراحل، وفى حدود الفرض الذى قام عليه البحث والهدف الذى حدد له، والموضوعات التى تم تناولها ، فقد تم التوصل إلى عدد من النتائج لعل من أهمها:

١- ان سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف التى طبقت كان لها تأثير واضح فى إحداث التغيرات الهيكلية التى كانت تحدث فى التجارة الخارجية وميزان المدفوعات فى كل مرحلة من مراحل التطور المختلفة، وفى إطار خصائص كل مرحلة. وقد لوحظ أن سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف، تحولت تدريجيا من سياسات القيود على التجارة الخارجية إلى سياسات تحرير التجارة وسعر الصرف والتى تطبق فى المرحلة الحالية، وهو اتجاه مطلوب مع تأهب الاقتصاد المصرى لدخول القرن الحادى والعشرين بكل تحولاته وتحدياته.

٢-أن الميزان التجارى عانى من عجز مزمن ومستمر طوال الفترة محل الدراسة بمراحلها المختلفة، ويكفى الإشارة إلى أن نسبة عجز الميزان التجارى كانت ٨,٦٪ عام ١٩٥٢ من الناتج المحلى الإجمالى، وكانت نسبة تغطية الصادرات للواردات ٦٩,٩٪ بينما وصلت تلك النسبة عام ١٩٩٥إلى ١٨,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى وانخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى ٣٨,٦٪ فى نفس العام.

ولعل تلك النتيجة تكشف عن اختلال مزمن فى الميزان التجارى سببه عدم قدرة الصادرات السلعية على تغطية الواردات السلعية.

٣- أن هيكل الصادرات لسلعية يحتاج إلى إعادة هيكلة حتى تزداد الصادرات السلعية وبالتالى تزداد نسبة تغطيتها للواردات ، وإعادة الهيكلة مطلوبة نظرا لأن صادرات المواد الأولية كانت لها النصيب الأكبر فى هيكل الصادرات السلعية، وكان القطن الخام له الوزن النسبى الأكبر

حتى عام ١٩٧٣، بينما حل محله البترول من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٩٥، ليكون الوزن النسبى الأكبر، ومن ناحية أخرى كان نصيب السلع المصنعة وبخاصة السلع تامة الصنع ، يمثل وزنا نسبيا أقل.

٤- أن هيكل الواردات السلعية تحول فى الفترة محل الدراسة من تزايد الوزن النسبى للواردات الاستهلاكية حتى عام ١٩٦٦، إلى تزايد الوزن النسبى للسلع الوسيطة بشكل كبير فى المرحلة ١٩٩٠-١٩٩٥ بينما تذبذب الوزن النسبى للسلع الاستثمارية، وقد يخدم هذا التغير الهيكلى لصالح واردات السلع الوسيطة، استراتيجية التحول نحو الانتاج من اجل التصدير فى المستقبل.

٥- أن الوزن النسبى لتجارة مصر الخارجية حسب الأسواق الدولية تغير عبر المراحل المختلفة فكان الوزن النسبى الأكبر لأوروبا الغربية وأمريكا فى المرحلة ١٩٥٢-١٩٦٠ ثم أصبح الوزن النسبى الأكبر لأوروبا الشرقية فى المرحلة ١٩٦٠-١٩٦٦، إلا أنه بداية من المرحلة ١٩٧٤-١٩٨٢ وحتى المرحلة ١٩٩٠-١٩٩٥ أصبح الوزن النسبى الأكبر لأوروبا الغربية وأمريكا، وبالتالى فقدت الصادرات السلعية المصرية على وجه الخصوص أسواقا تقليدية فى أوروبا الشرقية ، وفى نفس الوقت كان الوزن النسبى ضعيفا للدول العربية وأفريقيا وهو مايحتاج إلى إعادة هيكلة.

٦- أن ميزان الخدمات ظل يولد فائضا متذبذبا وغير مستقر عبر المراحل المختلفة ويغطى جزءا يكثر أو يقل من عجز الميزان التجارى حسب الفائض المحقق من ميزان الخدمات ويتولد هذا الفائض نتيجة لتمتع الاقتصاد المصرى بميزة نسبية فى تجارة الخدمات وبالتحديد فى صادرات الخدمات السياحية وقناة السويس والملاحة وهو مايحتاج إلى إكساب هيكل الصادرات الخدمية قدرة وميزة تنافسية بادخال صادرات خدمية جديدة فى ظل ما أنشأته الجات ومنظمة التجارة العالمية بعد جولة أوروجواى ١٩٩٤ من اتجاهات جديدة.

ومن ناحية أخرى اتضح أيضا أن فائض ميزان الخدمات لايكفى لتغطية عجز الميزان التجارى فى كل الأحوال، ويتذبذب من مرحلةلأخرى وبالتالى ظل ميزان العلميات الجارية قبل التحويلات يعانى من عجز مستمر.

٧- أن التحويلات العامة والخاصة ،لم يكن لها دور يذكر فى تغطية عجز العمليات الجارية فى المرحلة ١٩٥٢- ١٩٦٠ وحتى المرحلة ١٩٦٠-١٩٦٦ ،أما فى المرحلة ١٩٦٧-١٩٧٣ ،وحتى المرحلة ١٩٩٠- ١٩٩٥ ،فقد تزايد هذا الدور حتى وصل عام ١٩٩٥ إلى أن يؤدى إلى تحقيق فائض

فى ميزان العمليات الجارية بعد إضافة التحويلات،إلا أنه فائض هش وغير مستقر بدليل تحوله إلى عجز فى ميزان العمليات الجارية عام ١٩٩٦ ،بسبب انخفاض تحويلات العاملين بالخارج ،ولأن التحويلات مورد غير مستقر.

٨- أن البحث خلص إلى نتيجة هامة هى أن التغيرات الهيكلية فى التجارة الخارجية وميزان المدفوعات عبر الفترة محل الدراسة،قد أوضحت أن هناك عجزاً مستمراً ومزمناً ومتزايداً فى الميزان التجارى مصدره تقاعس الصادرات السلعية عن تغطية الواردات السلعية ، وهو ما أحدث اختلالاً هيكلياً فى ميزان المدفوعات ، حتى مع تحقيق ميزان الخدمات فائضاً عبر المراحل المختلفة إلا أن هذا الفائض لا يغطى إلا جزءاً من عجز الميزان التجارى، ومن ناحية أخرى فإن عجزالميزان التجارى وعجز ميزان العمليات الجارية قبل التحويلات يعبر عن اختلال هيكلى فى ميزان المدفوعات ويعكس عجز الاقتصاد القومى عن تغطية قيمة احتياجاته الجارية من السلع والخدمات التى ينتجها العالم الخارجى فى الأجل الطويل ،ويحول دون تحقيق هدف إعادة التوازن الخارجى وتحقيق أكبر عائد ممكن من المعاملات الخارجية، وبالتالى يرتبط بوجود اختلالات هيكلية فى الاقتصاد المصرى تحول دون إعادة التوازن الخارجى وعلاج هذا الاختلال الهيكلى فى ميزان المدفوعات.

٩- أن الفائض المحقق فى ميزان العمليات الجارية بعد إضافة التحويلات لا يدعو إلى حجب الرؤية عن الاختلال الهيكلى الذى يعانى منه ميزان المدفوعات المصرى فى المراحل المختلفة،والذى يحتاج إلى علاج ،حيث لازال ميزان المدفوعات يعانى من عجز كبير فى الميزان التجارى،ولازال متأثراً باستراتيجية الإحلال محل الواردات، ولازال الاقتصاد المصرى يحتاج إلى مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التى تؤدى إلى علاج هذا الاختلال الهيكلى فى ميزان المدفوعات .

ولذلك يمكن التوصية فى نهاية هذا البحث بضرورة العمل على بناء استراتيجية واضحة ومحددة المعالم والأهداف يكون هدفها الاستراتيجى هو علاج الاختلال الهيكلى فى ميزان المدفوعات وأساسها هو التحول الى استراتيجية الانتاج من أجل التصدير بكل متطلباتها ومقوماتها ،ومدخلها هو العمل على إعادة هيكلة الصادرات السلعية المصرية بحيث تزيد الصادرات غير التقليدية بمعدل ووزن أكبر من الصادرات التقليدية وبخاصة زيادة الصادرات الصناعية لتكون الوزن النسبى الأكبر فى هيكل الصادرات السلعية ، وفى نفس الوقت العمل على زيادة صادرات القطاع الخاص بمعدل ووزن أكبر من صادرات القطاع العام وزيادة الصادرات السلعية عموماً بدرجة ووزن أكبر من الصادرات الخدمية مع إعادة هيكلة التجارة الخارجية فى الأسواق الخارجية ، بحيث تحصل على

نصيب متزايد من الصادرات إلى أوربا وأمريكا ،وفى ظل الشراكة المصرية -الأوربية ، والشراكة المصرية الأمريكية ،وتعمل على استرداد الأسواق القديمة التى فقدها الاقتصاد المصرى مثل أسواق أوربا الشرقية وتزيد التعامل مع أسواق الدول العربية والافريقية .

ومن ناحية أخرى يجب أن تعمل الاستراتيجية المأمولة على إزالة معوقات التصدير على اختلاف أنواعها.

وبالإضافة إلى ذلك فإن تلك الاستراتيجية يجب أن تؤدى إلى زيادة الصادرات الخدمية بصورة متزايدة ،وتنطوى على الجمع بين الميزة النسبية واكتساب الميزة والقدرة التنافسية للصادرات الخدمية المصرية بإدخال صادرات خدمية جديدة تتمتع ويمكن أن تتمتع بها تلك الصادرات فى المستقبل .

بل وتعمل تلك الاستراتيجية على الربط الواضح والمحدد بين سياسات تحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف والإصلاح فى الصادرات والإصلاحات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى، وخاصة المتعلقة بهياكل الانتاج والاستثمار والخصخصة بحيث تؤدى تلك الاستراتيجية فى النهاية إلى تحقيق هدف إعادة التوازن الخارجى وإكساب الاقتصاد المصرى المزيد من القدرات التنافسية، والحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التعامل مع العالم الخارجى ليدخل الاقتصاد المصرى إلى القرن الحادى والعشرين بكل تحولاته وتحدياته، ليحصل على المزيد من المكاسب، ويتحول خلال القرن القادم ليقف- على الأقل - على قدم المساواة مع أحد النمور الآسيوية الحديثة الظهور .

الملحق الاحصائى

جدول رقم(١)
تطور التجارة الخارجية المصرية ومؤشرات اداء الميزان التجارى
خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٩٥ (بالمليون جنيه)

بيان السنوات	قيمة الصادرات السلعية	قيمة الواردات السلعية	العجز	نسبة(*)العجز إلى الناتج المحلى الإجمالى ٪	نسبة تغطية الصادرات للواردات ٪
١٩٥٢	١٤٨,٨	٢١٢,٩	(٦٤,٩)	٨,٦	٦٩,٨
١٩٦٠	٢٠٣,٧	٢٥٨,١	(٥٤,٤)	٤,٣	٧٨,٩
١٩٦٦	٢٥٩,٥	٤١٠,٩	(١٥١,٤)	٧,٢	٦٣,٢
١٩٦٧	٢٥٨,٧	٤١٣,٢	(١٥٤,٥)	٧,١	٦٢,٦
١٩٧٣	٣٩٦,٣	٦٢٢,٣	(٢٦٦,٠)	٦,٤	٦٣,٦
١٩٧٤	٦٥٣,٩	١٢٥٢,٨	(٥٩٨,٩)	١٤,٣	٥٢,٢
١٩٨٢	٢٦٩٢,٦	٦٠٣٢,٦	(٣٣٤٠,٠)	١٧,٣	٤٤,٦
١٩٨٣	٢٦٨٢,٩	٦٣٨٢,٥	(٣٦٩٩,٦)	١٧,٥	٤٢,١
١٩٩٠	٥٥١٧,٣	٢٥٥١٦,٩	(١٩٩٤٩,٦)	٢٤,٤	٢١,٦
١٩٩٥	١٦٨١٩,٣	٤٣٤٨١,٧	(٢٦٦٦٢,٤)	١٨,٢	٣٨,٦

(*) بالأسعار الجارية

المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، سنوات مختلفة.

البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة.

جدول رقم(٢)

تطور ميزان العمليات الجارية والتحويلات خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٩٥

(بالمليون جنيه)

السنوات	الميزان التجارى			ميزان الخدمات			رصيد ميزان المعاملات الجارية	ميزان التحويلات	رصيد ميزان العمليات الجارية والتحويلات
	صادرات	واردات	رصيد	صادرات	واردات	رصيد			
١٩٥٢	١٤٨.٨	٢١٢.٩	(٦٤.١)	٦٩.٩	٥٩.٢	١٠.٧	(٥٣.٤)	-	(٥٣.٤)
١٩٥٣	١٣٧.٨	١٦٦.٧	(٢٨.٩)	٧٧.٣	٥٦.٣	٢١.٠	(٧.٩)	-	(٧.٩)
١٩٥٤	١٤٤.٢	١٥٥.٩	(١١.٧)	٧٨.٠	٦٢.٧	١٥.٣	+٣.٦	-	+٣.٦
١٩٥٥	١٣٩.٨	١٩٣.٩	(٥٤.٨)	٨٨.٢	٦٧.٤	٢٠.٨	(٣٤)	-	(٣٤)
١٩٥٦	١٣٢.٥	١٩٦.٠	(٦٣.٥)	٨٦.٢	٥٥.٧	٣٠.٥	(٣٣)	-	(٣٣)
١٩٥٧	١٦٧.٠	٢١٨.٦	(٥١.٦)	٧٠.٢	٤٩.٨	٢٠.٤	(٣١.٢)	-	(٣١.٢)
١٩٥٨	١٦٣.١	٢١٥.٥	(٥٢.٤)	٨٧.١	٥٤.٨	٣٢.٣	(٢٠.١)	-	(٢٠.١)
١٩٥٩	١٦٧.٣	٢٣٧.٦	(٧٠.٣)	٩٧.٦	٦٣.٣	٣٤.٣	(٣٦)	-	(٣٦)
١٩٦٠	٢٠٣.٧	٢٥٨.١	(٥٤.٤)	٩٨.٠	٦٧.٢	٣٠.٨	(٢٣.٦)	-	(٢٣.٦)
١٩٦١	١٦٤.٩	٢٤١.٤	(٧٦.٥)	٩١.٠	٦٨.٠	٢٣.٠	٥٣.٥	-	(٥٣.٥)
١٩٦٢	١٤٥.٢	٢٩٤.٢	(١٤٩)	١٠١.٩	٧٠.٣	٣١.٦	(١١٧.٤)	-	(١١٧.٤)
١٩٦٣	٢٢٨.٨	٤٠٢.٦	(١٧٣.٨)	١٣٥.٠	٨٤.١	٥٠.٩	(١٢٢.٩)	-	(١٢٢.٩)
١٩٦٤	٢٢٧.٦	٣٩٩.٤	(١٧١.٨)	١٤٦.١	٩٧.٤	٤٨.٧	(١٢٣.١)	-	(١٢٣.١)
١٩٦٥	٢٤٦.٨	٤١٣.٣	(١٦٦.٥)	١٥٥.٨	٩٩.٣	٥٦.٤	(١١٠)	-	(١١٠)
١٩٦٦	٢٥٩.٠	٤١٠.٩	(١٥١.٤)	١٧٠.٥	٩٤.٧	٧٥.٨	(٧٥.٦)	٥	(٧٠.٦)
١٩٦٧	٢٥٨.٧	٤١٣.٢	(١٥٤.٥)	١١٥.٩	٨٦.٩	٢٩.٠	(١٢٥.٥)	٥٨.٢	(٦٧.٣)
١٩٦٨	٢٨٨.٧	٣٦٩.٣	(٨٠.٦)	٦٣.٤	٨٩.٣	(٢٥.٩)	(٥٤.٧)	١١٠.٥	٥٥.٨
١٩٦٩	٣١٩.٧	٤١٨.٤	(٩٨.٧)	٦٧.٢	١٠٠.٨	(٣٣.٦)	(١٣٢.٣)	١٢٨.٨	(٣.٥)
١٩٧٠	٣٥٥.٤	٥١٧.٨	(١٦٢.٤)	٧٦.٤	١١٤.٧	(٣٨.٣)	(٢٠٠.٧)	١٣٤	(٦٦.٧)
١٩٧١	٣٦٩.٧	٥٤٠.٨	(١٧١.١)	٧٩.٢	١١٩.٢	(٤٠.٠)	(٢١١.١)	١٢١.٣	(٨٩.٨)
١٩٧٢	٣٥٣.٧	٥٥٩.٢	(٢٠٥.٥)	١٣٤.١	١٣١.١	٣.٠	(٢٠٢.٥)	١٢٨.٢	(٧٤.٣)
١٩٧٣	٣٩٦.٣	٦٢٢.٣	(٢٢٦.٠)	١٦٦.٤	١٦٣.٧	٢.٧	(٢٢٣.٣)	٢٥٣.٧	٣٠.٤
١٩٧٤	٦٥٣.٩	١٢٥٢.٨	(٥٩٨.٩)	٢٧٧.٦	٢١١.٤	٦٦.٢	(٥٣٢.٧)	٤٠٥.٢	(١٢٧.٥)
١٩٧٥	٦١٢.٨	١٦٩١.١	(١٠٧٨.٣)	٤٢٢.٥	٣١٢.٨	١٠٩.٨	(٩٦٨.٦)	٤٢١.٣	(٥٤٧.٣)
١٩٧٦	٦٢٩.٧	١٦٤٦.٢	(١٠١٦.٥)	٧٣٣.٤	٣٤٩.٩	٤٢٣.٥	(٥٩٣)	٢٧٨.١	(٣١٤.٩)
١٩٧٧	٧٧٩.٦	١٧٦٦.٠	(٩٨٦.٤)	٩٨٨.٥	٥٠٥.٢	٤٩٣.٣	(٤٩٣.١)	١٧٤.٢	(٣١٨.٩)

تابع

جدول رقم(٢)

تطور ميزان العمليات الجارية والتحويلات خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٩٥

(بالمليون جنيه)

السنوات	الميزان التجارى			ميزان الخدمات			رصيد ميزان المعاملات الجارية	ميزان التحويلات	رصيد ميزان العمليات الجارية والتحويلات
	صادرات	واردات	رصيد	صادرات	واردات	رصيد			
١٩٧٨	٧٧٦.٢	٢٠٦٧.١	(١٢٩٠.٩)	١٣٤٨.٣	٥٥٥.٨	٧٩٢.٥	(٤٩٨.٦)	٢٤١.٥	(٢٥٦.٦)
٨٠/٧٩	٢٣٩٦.٩	٥٠٩٥.٩	(٢٧٢٦.٠)	٣٤٥٩.٥	١٢٩٤.١	٢١٦٠.٤	(٥٦٠.١)	٦٢.١	(٤٩٨)
٨١/٨٠	٢٧٠٩.٢	٦١٠٥.٥	(٣٣٩٦.٣)	٣٨٣٤.٩	١٥٤٠	٢٢٩٤.٩	(١١٠١.٤)	٨٦.١	(١٠٣٣.٣)
٨٢/٨١	٢٦٩٢.٦	٦٠٣٢.٦	(٣٣٤٠)	٣٢٨٨.٧	١٨٣٨.٤	١٤٥٠.٥	(١٨٨٩.٥)	٣٥.٧	(١٨٥٣.٨)
١٩٨٣	٢٦٨٢.٩	٦٣٨٢.٥	(٣٦٩٩.٦)	٥٢٠٩.٧	٢٢٨٢	٢٩١٧.٧	(٧٧١.٩)	١٧.٩	(٧٥٤)
١٩٨٤	٢٨٥٩.٨	٧٣٤٨.٨	(٤٤٨٩)	٥٨٧٣.١	٢٥٠٠.٢	٣٣٧٢.٩	(١١١٦.١)	١٨.٣	(١٠٩٧.٨)
١٩٨٥	٢٨٣٧.٥	٧٧٣٤.١	(٤٨٩٦.٦)	٥٨٣٩.١	٢٤٠٢.٧	٣٤٣٦.٣	(١٤٦٠.٢)	١٥٥.٥	(١٣٠٤.٧)
١٩٨٦	٢٨٨٥.٤	٩٢٢١.٤	(٦٣٣٦)	٣٤٦١.٩	٣٨٣٣.٨	٣٧١.٩	(٦٧٠٧.٩)	٤٣٠٦.١	(٢٤٠١.٨)
١٩٨٧	٢٧٠٦.٩	١٣٧٨٧.٩	(١١٠٨١)	٥٨١١.٨	٥٧٦٠.١	٥١١.٧	(١١٠٢٩.٣)	٨٣٥٦.٦	(٢٦٧٢.٧)
١٩٨٨	٣٧٦٦	١٧٧٣٧.٧	(١٣٩٧١.٧)	٧٠٥٩.٢	٤٥٨٨.٨	٢٤٧٠.٤	(١١٥٠١.٣)	٩٠٨٧.٦	(٢٤١٣.٤)
١٩٨٩	٤٦٠٦.١	٢٣٢٣٤.٢	(١٨٦٢٨.١)	١٢٩٥٢.٦	٦٩٣٥.٤	٦٠١٧.٢	(١٢٦١٠.٩)	١١٠٥٠.٦	(١٥٦٠.٣)
١٩٩٠	٥٥٦٧.٣	٥٥١٦.٩	(١٩٩٤٩.٦)	١٣٩٧١.٥	٧٩٥٥.٣	٦٠١٦.٢	(١٣٩٣٣.٤)	١٢٢٩١	(١٦٤٣.٥)
١٩٩١	٩٤٣٨.٩	٣١٣٩٢	(٢١٩٥٣.١)	٢٠٩٢١.٣	١٠٨٢٢.٤	١٠٠٩٨.٩	(١١٨٥٤.٢)	١٥٢٦١.٣	٣٤٠٧.١
١٩٩٢	١١٥٤٢.٦	٣٢٩٧١.٢	(٢١٤٢٨.٦)	٢٨٥٠٦	١٦٥٠٤	١٢٠٠٢	(٩٤٢٦.٦)	٢١٦٤٩.٨	١١٢٢٣.٢
١٩٩٣	١١٣٢٢.٢	٣٥٦٦٢.٤	(٢٤٣٤٠.٢)	٣٠٥٢١.٩	١٨٩٧٥.٤	١١٥٤٦.٥	(١٢٧٩٣.٧)	٢٨٧١٧.٣	١٥٩٢٣.٦
١٩٩٤	١٠٣٠٥.٨	٣٦١١١.٦	(٢٥٨٠٥.٨)	٣٠٣٤٦.٩	١٨٥٠٤	١١٨٤٢.٩	(١٣٩٦٢.٩)	٢٣٥٨٢.٩	٩٦٢٠
١٩٩٥	١٦٨١٩.٣	٤٣٤٨١.٧	(٢٦٦٦٣.٤)	٣٢٤٠٨.٦	١٨٧٠٧.٨	١٣٧٠٠.٨	(١٢٩٦١.٦)	١٤٥٢١.٤	١٢٨٩.٨

المصدر:

البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ، سنوات مختلفة.

البنك المركزى المصرى، النشرة الاقتصادية ، سنوات مختلفة.

جدول رقم(٣)

الهيكل النسبى للصادرات السلعية المصرية خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٩٥(٪)

السنوات	الصادرات من المواد الأولية				الصادرات نصف المصنعه وتامة الصنع			مجموع ٪
	قطن خام	الوقود	المواد الخام	إجمالى	الصادرات نصف المصنعه	الصادرات تامة الصنع	إجمالى	
١٩٥٢	٨٠,٠	٠,٦	٥,٢	٨٥,٨	٤,٢	١٠,٠	١٤,٢	١٠٠
١٩٦٠	٧٤,٠	٢,٣	٥,٧	٨٢,٠	٥,٥	١٢,٥	١٨,٠	١٠٠
١٩٦٦	٥٨,٠	٥,٨	٧,٢	٧١,٠	١٢,٧	١٦,٣	٢٩,٠	١٠٠
١٩٦٧	٥٢,٩	٣,٧	٨,٠	٦٤,٦	١٣,٣	٢٢,١	٣٥,٤	١٠٠
١٩٧٣	٤٣,٢	١٠,٠	١٠,٢	٦٣,٤	١٣,٣	٢٣,٣	٣٦,٦	١٠٠
١٩٧٤	٤٧,٠	٨,٥	٦,٦	٦٢,١	١٤,٤	٢٣,٥	٣٧,٩	١٠٠
١٩٨٢	١٣,١	٦٦,٢	٦,٢	٨٥,٥	٧,٧	٦,٨	١٤,٥	١٠٠
١٩٨٣	١٣,٧	٦٢,٣	٧,٠	٨٣,٠	٧,٨	٩,٢	١٧,٠	١٠٠
١٩٩٠	١,٦	٥٣,٧	٥,٥	٦٠,٩	١١,٠	٢٨,١	٣٩,١	١٠٠
١٩٩٥	٤,٥	٣٨,٠	٧,٥	٥٠,٠	١٦,١	٣٣,٩	٥٠,٠	١٠٠

المصدر:محسوب بواسطةالباحث من بيانات:

البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ، سنوات مختلفة.

البنك المركزى المصرى، النشرة الاقتصادية ، سنوات مختلفة.

جدول رقم(٤)

الهيكل النسبى للواردات السلعية المصرية خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٩٥(٪)

لسنوات	المواد الأولية			السلع الوسيطة	السلع الاستثمارية	السلع الاستهلاكية	مجموع ٪
	الوقود	المواد الخام	إجمالى				
١٩٥٢	٨,٤	١١,٧	٢٠,١	٢٧,٩	١٧,٠	٣٥,٠	١٠٠
١٩٦٠	٩,٥	١٢,٢	٢١,٧	٣١,٦	٢٣,٣	٢٣,٤	١٠٠
١٩٦٦	٦,٣	١٨,٢	٢٤,٥	٣٣,٣	٢٣,٧	١٨,٥	١٠٠
١٩٦٧	٦,٢	٢٥,٤	٣١,٦	٣٣,٨	١٨,٩	١٥,٧	١٠٠
١٩٧٣	٢,٠	٢٢,٣	٢٤,٣	٣٦,٥	٢١,٩	١٧,٣	١٠٠
١٩٧٤	٢,٦	٣٢,٠	٣٤,٦	٣٤,٣	١٣,٥	١٧,٦	١٠٠
١٩٨٢	٣,٥	١٣,٤	١٧,٠	٣٢,٠	٢٦,٥	٢٤,٥	١٠٠
١٩٨٣	٣,٧	٩,٦	١٣,٣	٤٦,٤	٢٩,٢	٢٣,٤	١٠٠
١٩٩٠	٢,٣	١٤,١	١٦,٤	٤٠,٥	٢١,٤	٢١,٧	١٠٠
١٩٩٥	١,٠	١٥,٢	١٦,٢	٤٧,٥	١٦,٢	٢٠,١	١٠٠

المصدر:محسوب بواسطةالباحث من بيانات:

البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ، سنوات مختلفة.

البنك المركزى المصرى، النشرة الاقتصادية ، سنوات مختلفة.

جدول رقم(٥)

الهيكل النسبى لتوزيع التجارة الخارجية المصرية بين الأسواق الدولية خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٩٥(٪)

	١٩٦٠-٥٢		٦٠-١٩٦٦		٦٧-١٩٧٣		٧٤-١٩٨٢		٨٣-١٩٩٠		٩٠-١٩٩٥	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
دول عربية	١٠.٦	٦.٨	٩.٧	٧.٣	٨.١	٦.١	٩.٢	٣.٥	١٢.٨	١.٧	١٠.٦	٣.٤
امريكا	٥.٣	١٢.٤	٦.٢	٢٥.٢	٢.٥	٩.٢	٤.٧	٢٠.٥	٨.٥	١٤.١	١٥.١	١٨.٨
أوروبا الشرقية	٢٩.٩	١٥.٧	٤٥.٥	٢٢.٠	٥٦.١	٣٤.٨	٣٥.٥	١٧.٠	٢٣.٩	١٢.٨	١٠.٥	١٢.٤
أوروبا الغربية	٣١.٥	٥٠.٦	٢١.٧	٣٣.٢	١٧.٢	٣٢.٧	٣٦.٥	٤٢.٧	٤١.٣	٥٣.٩	٤٣.٩	٤٦.٠
الشرق الأوسط	١٩.٢	١٠.٠	١٤.١	٩.٨	١٢.٧	٩.٨	٧.٣	٧.٠	٧.٠	٧.٥	١٠.٢	٨.٧
دول أخرى	٣.٥	٤.٤	٢.٨	٢.٥	٣.٤	٦.٨	٦.٨	٩.٣	٦.٥	١٠.٠	٩.٧	١٠.٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:محسوب بواسطة الباحث من بيانات:

البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ، سنوات مختلفة.

البنك المركزى المصرى، النشرة الاقتصادية ، سنوات مختلفة.

جدول رقم(٦)

أداء ميزان العمليات الجارية والتحويلات خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٩٥

(بالمليون جنيه)

السنوات	عجز الميزان التجارى	ميزان الخدمات			رصيد العمليات الجارية	نسبة تغطية فائض ميزان الخدمات لعجز الميزان التجارى ٪	عجز الميزان التجارى	نسبة تغطية التحويلات لرصيد العمليات الجارية ٪	ميزان رصيد العمليات الجارية والتحويلات	نسبة العجز أو الفائض للناتج المحلى الاجمالى
		صادرات	واردات	رصيد						
١٩٥٢	(٦٤.١)	٦٩.٩	٥٩.٢	١٠.٧	(٥٣.٤)	١٦.٦	-	-	(٥٣.٤)	٦.٧
١٩٦٠	(٥٤.٤)	٩٨.٠	٦٧.٢	٣٠.٨	(٢٣.٦)	٥٦.٦	-	-	(٢٣.٦)	١.٨
١٩٦٦	(١٥١.٤)	١٧٠.٥	٩٤.٧	٧٥.٨	(٧٥.٦)	٥٠.٠	٥٠.٠	٦.٦	(٧٠.٦)	٣.٣
١٩٦٧	(١٥٤.٥)	١١٥.٩	٨٦.٩	٩.٠	(١٢٥.٥)	١٨.٧	٥٨.٢	٤٦.٣	(٦٧.٣)	٣.١
١٩٧٣	(٢٢٦.٠)	١٦٦.٤	١٦٣.٧	٢.٧	(٢٢٢.٣)	٢.٣	٢٥٣.٧	١١٣.٦	٣٠.٤	.٨
١٩٧٤	(٥٩٨.٩)	٢٧٧.٦	٢١١.٤	٦٦.٢	(٥٣٢.٧)	١١.٠	٤٠٥.٢	٧٦.٠	(١٢٧.٥)	٣.٠
١٩٨٢	(٣٣٤٠)	٣٢٨٨.٧	١٨٣٨.٢	١٤٥٠.٥	(١٨٨٩.٥)	٤٣.٠	٣٥.٧	١.٨	(١٨٥٣.٨)	٩.٥
١٩٨٣	(٣٦٩٩.٦)	٥٢٠٥.٧	٢٢٨٢.٠	٢٢٩٢٧.٧	(٧٧١.٩)	٧٩.٠	١٧.٩	٢.٣	(٧٥٤)	٣.٦
١٩٩٠	(١٩٩٤٩.٦)	١٣٩٧١.٥	٧٩٥٥.٣	٦٠١٦.٢	(١٣٩٣٣.٤)	٣٠.٠	١٢٢٩١.٠	٨٨.٨	(١٦٤٣.٥)	٣.٤
١٩٩٥	(٢٦٦٦٢.٤)	٣٢٠٤٨.٦	١٨٧٠٧.٨	١٣٧٠٠.٨	(١٢٩٦١.٦)	٥١.٣	١٤٢٥١.٤	١١٢.٥	١٢٨٩.٨	٠.٨

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من بيانات:

البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ، سنوات مختلفة.

البنك المركزى المصرى، النشرة الاقتصادية ، سنوات مختلفة.

جدول رقم(٧)

الهيكل النسبى للصادرات الخدمية خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٩٥(٪)

السنوات	الملاحة	رسوم المرور فى قناة السويس	فوائد وأرباح وايرادات أخرى (دخل الاستثمار)	السياحة	مجموع ٪
١٩٥٢	٩,٦	٣٨,١	٦,٩	٤٥,٤	١٠٠
١٩٦٠	١٥,٢	٥١,١	٥,٤	٢٨,٣	١٠٠
١٩٦٦	٦,٢	٥٦,٠	٥,٨	٣٢,٠	١٠٠
١٩٦٧	٧,٠	٤٠,٦	٨,٢	٤٤,٢	١٠٠
١٩٧٣	٣,٥	-	٢٨,٥	٦٨,٠	١٠٠
١٩٧٤	٢,٨	-	٣٨,٩	٥٨,٣	١٠٠
١٩٨٢	١١,٣	١٩,٤	٤٧,٠	٢٢,٣	١٠٠
١٩٨٣	٨,٨	١٢,٥	٥٧,٥	٢١,٣	١٠٠
١٩٩٠	٧,١	١١,٦	٣٩,٣	٤٢,٠	١٠٠
١٩٩٥	١٠,٨	٢٢,٠	١٧,٠	٥٠,٢	١٠٠

المصدر:محسوب بواسطةالباحث من بيانات:

البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ، سنوات مختلفة.

البنك المركزى المصرى، النشرة الاقتصادية ، سنوات مختلفة.

جدول رقم(٨)

الهيكل النسبى للواردات الخدمية خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٩٥(٪)

السنوات	الملاحة	فوائد على القروض والإلتزامات	السياحة والسفر	المصروفات الحكومية والتعليم والعلاج	مدفوعات أخرى	مجموع ٪
١٩٥٢	١١,٧	٢٨,٦	١٩,٦	٩,٦	٣٠,٥	١٠٠
١٩٦٠	٢٢,٠	٤,٨	١٨,٢	٣٤,٩	٢٠,١	١٠٠
١٩٦٦	٩,٨	١٥,١	١٣,٠	٣٧,٤	٢٤,٧	١٠٠
١٩٦٧	١٢,٤	٢١,٣	٩,٧	٣٣,٤	٢٣,٢	١٠٠
١٩٧٣	٤,٠	٣٠,٨	١٤,٧	١٣,٨	٣٦,٧	١٠٠
١٩٧٤	٤,٥	٢٨,٩	١٩,٤	١٤,٣	٣٢,٩	١٠٠
١٩٨٢	٥,٨	٣٢,٣	٩,٧	٩,٥	٤٢,٧	١٠٠
١٩٨٣	٤,٩	٣٤,٨	١٠,٩	٨,٠	٤١,٤	١٠٠
١٩٩٠	٢,٦	٣١,٦	٣,٧	٦,١	٥٦,٠	١٠٠
١٩٩٥	٤,٤	٢٧,٠	٢٠,٤	٥,٩	٤٢,٢	١٠٠

المصدر:محسوب بواسطةالباحث من بيانات:

البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ، سنوات مختلفة.

البنك المركزى المصرى، النشرة الاقتصادية ، سنوات مختلفة.

جدول رقم(٩)

مقارنة أداء ميزان العمليات الجارية قبل وبعد التحويلات فى عامى ٩٤/١٩٩٥و٩٥/١٩٩٦

(بالمليون جنيه)

السنوات	الميزان التجارى			ميزان الخدمات			عجز ميزان العمليات الجارية	نسبة تغطية فائض ميزان الخدمات لعجز الميزان التجارى	ميزان التحويلات	نسبة تغطية التحويلات لعجز العمليات الجارية	عجز أو فائض ميزان العمليات الجارية والتحويلات	النسبة الى الناتج المحلى الاجمالى
	صادرات	واردات	رصيد	صادرات	واردات	رصيد						
٩٥/٩٤	١٦٨١٩.٣	٤٣٤٨١.٧	(٢٦٦٦٢.٤)	٣٢٤٠٨.٦	١٣٧٠٠.٨	١٨٧٠٧.٨	(١٢٩٦١.٦)	٥١.٤٪	١٤٢٥١.٤	١١٠.٠٪	١٢٨٩.٨	٠.٩٪
٩٦/٩٥	١٥٥٩٠.٨	٤٦٩٣٤.٣	(٣١٣٤٣.٦)	٣٥٣٠١.٣	١٨٢٥٢.٧	١٧٠٤٨.٦	(١٣٠٩٠.٩)	٥٩.٠٪	١٢٩٧٣.٠	٩٩.٠٪	(٤١٧.٩)	٠.٣٪

المصدر:

البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ١٩٩٥/١٩٩٦.

الهوامش والمراجع

١- يمكن الرجوع فى ذلك إلى :

روبرت مابرو(ترجمة د.صليب بطرس)، **الاقتصاد المصرى ١٩٥٢- ١٩٧٢**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ١٩٧٦، ص ٩٣ ،ص٣٢٠.

٢- انظر فى تفاصيل ذلك :

محمد فخرى مكى، التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى ١٩٥٢ -١٩٧٦، بحث مقدم **للمؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين**،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة١٩٧٨، ص١٧.

٣- جاء ذلك فى:

البنك المركزى المصرى، تطور تجارة مصر الخارجية خلال الفترة ١٩٥٢- ١٩٧٨، **المجلة الاقتصادية** ،المجلد التاسع عشر ،العدد الثالث والرابع ، القاهرة،١٩٧٩، ص ٢٩٣.

٤- انظر فى ذلك إلى:

عبد المطلب عبد الحميد ، **الجوانب الاقتصادية لسياسة الدعم فى مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التجارة ،جامعة عين شمس ، القاهرة١٩٨٢. ص ص ١٠٢-١٠٣.

٥- بداية من عام١٩٦١، انظر:

جوده عبد الخالق، **الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافىء**،الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٢، ص١٩٤.

٦- مجلس الشورى ،**ميزان المدفوعات المصرى ١٩٥٢- ١٩٨٣/٨٢**، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية،دور الانعقاد العادى الرابع،القاهرة، ١٩٨٤ ،ص٣٠.

٧- كما أطلق عليها فى ذلك الوقت من خلال ما أعلنت عنه ورقة اكتوبر عام ١٩٧٤ وجاء التعبير فى :

على الجريتلى، **خمسة وعشرون عاما.دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر**، ١٩٥٢-١٩٩٧ الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة،١٩٧٧، ص٢٦٨.

٨- مجلس الشورى ، ميزان المدفوعات المصرى، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٣٨ و ص١٣٩.

٩- يمكن الرجوع إلى:

مجلس الشورى، سياسات سعر الصرف ،تقرير لجنة الشئون الاقتصادية،القاهرة،١٩٨٦، ص١٦.

١٠- حيث استحدثت قائمة حظر تضم نحو ٢١٠ بنود جمركية من بنود تعريفة بروكسل وتشمل

٥٤٨ سلعة نصفها تقريبا سلع استهلاكية غير معمرة ، انظر فى ذلك:

هناء خير الدين، مفهوم التحرير الاقتصادى ،حلقة نقاش ،مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ،القاهرة١٩٩١، ص ٢٨٤.

١١- ERSAP هو اختصار لاسم البرنامج "Economic Reform and Structural Adjustment Programs"

ويمكن الرجوع فى تفاصيل ذلك إلى :

World Bank, **Country Brief (Egypt)**, Washington, 1992.

١٢- انظر فى ذلك:

عبد المطلب عبد الحميد ،جوانب الاصلاح الاقتصادى فى مصر وتركيا فى مجال التجارة الخارجية ،بحث منشور فى **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ،العدد الأول ، كلية التجارة، جامعة عين شمس،١٩٩٤، ص ص٦٥٣- ٦٦٦

١٣- يمكن الرجوع فى تفاصيل تلك الدراسة إلى :

World Bank, **Trade policy Reforms Under Adjustment Programs, A World Operations Evaluation Study,** Operations Evaluation Department, Washington, D.C. 1992 pp. 2 - 3

١٤- كل هذه المعلومات وغيرها يمكن الرجوع إليها بالتفصيل فى مؤلفنا:

عبد المطلب عبد الحميد ،**السياسات الاقتصادية تحليل جزئى وكلى**،مكتبة زهراء الشرق، القاهرة،١٩٩٧، ص ص٤٣٤-٤٣٦.

١٥- انظر فى تفسير ذلك:

عبد الرحمن يسرى، استعراض وتحليل تطورات التجارة الخارجية المصرية خلال ربع قرن (١٩٥٠-١٩٧٥)، **مجلة مصر المعاصرة** ،العدد ٣٧١، القاهرة ،١٩٧٨، ص ص١١٨-١١٩.

١٦- سعيد النجار، **نحو استراتيجية قومية للاصلاح الاقتصادى**، دار الشروق ، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٨١.

17- Helmut Fastemer and Robert Ballance, **Competing in a Global Economy: An Empirical; Study on Specialization and Trade in Manufactures**, Unwin Hyman Puublishers, 1990, p. 31.

١٨- بلغت نسبة الصادرات الصناعية التركية حوالى ٧٨,٤٪ عام ١٩٩١ من اجمالى الصادرات السلعية بعد أن كانت ٣٦٪ عام ١٩٨١، انظر:

ليلى الخواجة ، الموقف التنافسى للاقتصاد التركى مقارنة بالاقتصاد المصرى فى إطار التعاون الاقتصادى الاقليمى، فى كتاب **التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط الاحتمالات والتحديات**، أعمال مؤتمر قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ١٤-١٦ مايو ١٩٩٤، ص ٢-٣.

١٩- حيث استطاعت المكسيك واندونيسيا زيادة مساهمة الصادرات الصناعية وخفض اعتمادها على الصادرات البترولية ، انظر فى ذلك إلى:

World Bank, Trade Policy Reforms Under Adjustment Programs, Op cit,p.3.

٢٠- مصطفى محمد عز العرب، مستقبل الميزة النسبية للصناعة المصرية فى ظل التحرير الاقتصادى، **مجلة مصر المعاصرة**، العدد ٤٢٨،القاهرة ١٩٩٢، ص ٣٩٥.

٢١- بدلا من مفهوم الأرباح والفوائد، الذى كان متبعا وتم تعديله، اعتبارا من يوليو ١٩٩٤، حسب القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٤، الخاص بالتحرير الكامل لنظام الصرف الأجنبى، وحسب ماجاء بآخر تقارير البنك المركزى انظر فى ذلك:

البنك المركزى المصرى، **التقرير السنوى ١٩٩٦/٩٥**، القاهرة. ١٩٩٦، ص ١٦٢.

٢٢- انظر : مجلس الشورى، ميزان المدفوعات المصرى ١٩٥٢-١٩٨٣/٨٢، **مرجع سبق ذكره** ، ص١١٥.

٢٣- محسوبة من الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائى ، ويمكن الرجوع أيضا فى ذلك إلى محمد فخرى مكى : التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى ، **مرجع سبق ذكره** ،ص ص ٣-٦.

٢٤- محسوبة من الجدول رقم (٢) بالملحق الاحصائى، ويمكن الرجوع أيضا فى ذلك إلى:

عادل محمد المهدى : تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعات فى التسعينات ، **المؤتمر العلمى السنوى الخامس عشر للاقتصاديين المصريين**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة، ١-٣ ديسمبر ١٩٩٠، ص ص ٣-١٢.

٢٥- محسوبة من الجدول رقم (٢) بالملحق الاحصائى.

٢٦- البنك المركزى المصرى ، **التقرير السنوى ١٩٩٦/٩٥**، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٤.